فَلْسَفَةُ الإِصْلَاحِ السِّيَاسِيِّ والنُّهُوضُ الحَضَارِيِّ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ

دِرَاسَةٌ تَحلِيلِيَةٌ

د/ ثناء عبد الرشيد محمد إبراهيم أستاذ الفلسفة السياسية المساعد
كلية الآداب جامعة جنوب الوادي

د/ جميل أبو العباس زكير بكري أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد
كلية الآداب جامعة المنيا

ملخص البحث

في ظل الاضطرابات والفساد الذي يحيط بعالمنا، كان لا بُدَّ من الأخذ بأسباب النهوض الحضاري، ومن ثَمَّ كان ينبغي على دول العالم العربي والإسلامي أن تستنهض هممها؛ لاستعادة ريادتها وحضارتها، ولنشر قيم الإسلام السامية التي هي: قيم الحق، والخير، والعدل، والسلام. ولن يكون هذا إلا من خلال تكاتف جهود أبناء أمتنا، والعمل تحت لواء الإسلام ووحدة الأمة الإسلامية التي تذوب فيها الفوارق، وتنصهر فيها العصبيات القبلية والعرقية، والجنسية، والجغرافية، وأن تكون تحت قيادة رشيدة تسوس للعالم الإسلامي برمته. لذا جاءت إشكالية البحث في تساؤلٍ رئيسٍ: ما أسس الإصلاح السياسي واستراتيجياته التي ينبغي اتباعها للنهوض بالوضع السياسي للأمة الإسلامية والعربية حضاريًا؟ وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائى في استقراء النصوص الشرعية والوقائع التاريخية المتعلقة بالنهوض السياسي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في بيان سبل تفعيل تلك النصوص والوقائع وتنزيلها واقعيًا على حال الأمة الإسلامية السياسي تحديدًا. وقد توصلنا إلى أهم النتائج الآتية: إن النهوض السياسي في الإسلام يختلف عن الأنظمة والأنساق الفكرية الوضعية، فالنهوض السياسي الإسلامي لا يقتصر على تغيير نظام بعينه

في دولةٍ ما، وإنما يمتد ليشمل مختلف المجالات الأخرى: الثقافية والحضـــارية، والدينيـــة، والاقتصادية، والاجتماعية،... الخ، كما يهدف إلى إصلاح الدنيا بالدين؛ لتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية معًا.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، النهوض، الحضاري، المودودي، ماليزيا

Summary

Given the turmoil and corruption surrounding our world, it was necessary to take the necessary steps to achieve civilizational progress. Therefore, the countries of the Arab and Islamic world had to mobilize their efforts to regain their leadership and civilization, and to spread the sublime values of Islam, which are: the values of truth, goodness, justice, and peace. This will only be achieved through the combined efforts of the sons of our nation, and working under the banner of Islam and the unity of the Islamic nation in which differences dissolve, and tribal, ethnic, national, and geographical fanaticisms merge, and that it be under a wise leadership that governs the entire Islamic world.

Therefore, the research problem is represented in a main question: What are the foundations of political reform and its strategies that should be followed to advance the political situation of the Islamic and Arab nation in a civilized manner? The research adopted the inductive approach in inducting the legal texts and historical facts related to political advancement, in

addition to the analytical approach in explaining the ways to activate those texts and facts and apply them realistically to the political situation of the Islamic nation in particular. We came up with several of the most important conclusions: Political advancement in Islam differs from the systems and intellectual systems of the situation. Islamic political advancement is not limited to changing a specific system in a particular country, but rather extends to include various other fields: cultural, civilizational, religious, economic, social, etc. It also aims to reform the world with religion; to achieve worldly and otherworldly happiness together.

Keywords: political reform - renaissance - civilization - Maududi - Malaysia

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق المبين؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا وناصرًا لعباده المؤمنين، أما بعد:

فإن الله –تعالى– أمرنا بالرجوع إلى حُكْمِهِ واتِّبَاعِ أمرِ رسوله –صلى الله عليه وسلم– في مختلف شؤون حياتنا: الدينية، والدنيوية، والأخروية، إذ يقول جلَّ شأنه: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]. وهذا يؤكد أن الشريعة الإسلامية الغرَّاء جاءت بمنهج حياةٍ شمولي قويمٍ، وبصراطٍ مستقيمٍ، مُعجزٍ في مختلف مناحي

الحياة: الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية،... إلخ، وقد اشتمل هذا المنهج على سبل التقدم والازدهار الحضاري ما إن تمسكنا به في مختلف الأزمان والأمكنة.

في ظل الاضطرابات والفساد الذي يحيط بعالمنا، كان لا بُدَّ من الأخذ بأسباب النهوض الحضاري، ومن ثَمَّ كان ينبغي على دول العالم العربي والإسلامي أن تستنهض هممها؛ لاستعادة ريادتها وحضارتها، ولنشر قيم الإسلام السامية التي هي: قيم الحق، والخير، والعدل، والسلام. ولن يكون هذا إلا من خلال تكاتف جهود أبناء أمتنا، والعمل تحت لواء الإسلام ووحدة الأمة الإسلامية التي تذوب فيها الفوارق، وتنصهر فيها العصبيات القبلية والعرقية، والجنسية، والجغرافية، وأن تكون تحت قيادة رشيدة تسوس للعالم الإسلامي برمته من منطلق ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمْ الْأَنْبِيَاءُ ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ»[1]. قال النووي رحمه الله: "(تَسُوسهُمْ الْأَنْبِيَاء) أَيْ: يَتَوَلَّوْنَ أُمُورهمْ كَمَا تَفْعَل الْأُمَرَاء وَالْوُلَاة بِالرَّعِيَّةِ، وَالسِّيَاسَة: الْقِيَام عَلَى الشَّيْء بِمَا يُصْلِحهُ"[2].

ولئن كانت السياسة العامة أحد ركائز المجتمع المسلم، فقد اهتم الشارع الحنيف بأمر الولايات العامة، ووضع لها القواعد، والضوابط، والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها، فكان من أهمها النهوض بالأمة الإسلامية محليًا (داخليًا) وعالميًا (خارجيًا).

---

(1) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: **صحيح البخاري**، ٢٠٠٢، دمشق بيروت، دار بن كثير. رواه البخاري (٣٤٥٥) والقشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم**، تحقيق، نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، ٢٠٠٦، الرياض، دار طيبة. (١٨٤٢).

(2) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف: **شرح النووي على مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول**، جزء ١٢، ص٥٤٢.

أولًا، إشكالية البحث:

جاءت إشكالية البحث على النحو الآتي: ما أسس الإصلاح السياسي واستراتيجياته التي ينبغي اتباعها للنهوض بالوضع السياسي للأمة الإسلامية والعربية حضاريًا؟

ثانيًا، تساؤلات البحث:

تفرعت عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات أخرى أهمها:

- ما واقع العالم الإسلامي السياسي، وما مشكلاته، وما حاجته للنهوض الحضاري عمومًا والسياسي خصوصًا؟
- ما سُبُل الإصلاح السياسي في عالمنا العربي والإسلامي والنهوض به داخليًا وخارجيًا؟

ثالثًا، منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائى في استقراء النصوص الشرعية والوقائع التاريخية المتعلقة بالنهوض السياسي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في بيان سبل تفعيل تلك النصوص والوقائع، وتنزيلها واقعيًا وعمليًا على حال الأمة الإسلامية السياسي تحديدًا.

رابعًا، خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتليها خاتمة على النحو الآتي:

مقدمة: تحتوي على: إشكالية البحث، وتساؤلاته، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: واقع العالم الإسلامي السياسي ومشكلاته وحاجتنا للنهوض

المبحث الثاني: الخطة الاستراتيجية للنهوض السياسي عمومًا

المبحث الثالث: استراتيجيات النهوض السياسي داخليًا وخارجيًا

المبحث الرابع: علاقة الإصلاح السياسي والنهوض به بالإصلاح الاقتصادي

الخاتمة: وجاءت مشتملة على أهم نتائج البحث وتوصياته.

ثبت بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث.

المبحث الأول: واقع العالم الإسلامي السياسي ومشكلاته وحاجتنا للنهوض

أولًا، واقع العالم الإسلامي السياسي ومشكلاته

تعيش معظم دول العالم الإسلامي اليوم –على المستوى السياسي تحديدًا– حالة من الضعف، والخضوع، والذل لقوى العالم الغربي، ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة في العالم، والتي تمتلك زمام القوة: السياسية، والعسكرية، والاقتصادية،... إلخ، وقد نجحت إلى حدٍ كبيرٍ في فرض هيمنتها وسيطرتها على دول العالم الإسلامي والعربي، أو ما يسمونها دول العالم الثالث، أو الدول النامية، بحجة العولمة، والتفاعل الحضاري والثقافي، كما تمكَّنت من بسط نفوذها الثَّقافي على المنطقة بأسرها، إضافة إلى تَحكُّمِها المفرط في طريقة تفكيرنا، وإخضاعنا لتبعيتها من خلال ترويج دعواها المتمثِّلة في: العلمانية، والديمقراطية، والتعددية الثقافية، والتحررية، والحقوق الإنسانية، والقواعد الدولية... إلخ، من خلال الغزو الفكري والثقافي، والهيمنة التِّقنِّية، والذكاء الاصطناعي ووسائله المتعددة.

من هنا، يتفق الجميع على أن الأمَّةَ المسلمة تمر في مرحلة صعبة جدًا من: التمزق والتفكك، وضياع الهوية، وانهيار المؤسسات، والعجز عن الخروج من حالة التنبّه التي تتردى فيها. ويتفقون أيضًا على أنَّ التغيير أمرٌ لا بُدَّ منه، بعد أن ذاقت الأمَّة الأَمرَّين: من

الاستبداد والإخضاع للتجارب الأجنبية، ومحاولة تطبيقها قسرًا على مدى أكثر من قرنين، منذ بدأت الأمَّة تشعر أن ثمّة مشكلة تواجهها عقب لقائها في كثير من حواضرها بالحضارة الغربية، وخاصة في تركيا ومصر(٣). وكما يقول "شكيب أرسلان (١٨٦٩ – ١٩٤٦)": "إنَّ من أعظم أسباب انحطاط المسلمين فقدهم كل ثقة بأنفسهم، وهذا من أشد الأمراض الاجتماعية، وأخبث الآفات الروحية، ولا يتسلَّط هذا الداء على إنسانٍ إلا أَوْدَى به، ولا على أمَّةٍ إلا ساقَها إلى الفناء، وكيف يرجو الشفاء عليلٌ يعتقد أنَّ علته قاتلتُه؟"(٤).

هذا بالإضافة إلى الفقر في الموارد الاقتصادية، والتعصب الطائفي في بعض الدول الذي وصل إلى حدِّ الحرب والقتل، والرجوع للعصبية الجاهلية في كثير من المسائل، وانتشار الجهل والأمراض في بعض البلدان.

كما لم تكن مشكلات العالم العربي والإسلامي الخارجية قليلة، بل ازدادت وكثرت لا سيما بعد سقوط الخلافة الإسلامية، ومنذ ذلك الحين والغرب يشن حربه الضروس على معتقداتنا وثقافتنا وهويتنا، من أجل طمسها، والانزلاق في غياهبه وسياساته، وقد كان من بين المشكلات الخارجية التي خلَّفها الغرب: مشكلة احتلال فلسطين من قِبل الكيان الصهيوني المغتصب ومحاولته القضاء على الفلسطينيين وإبادتهم، ومشكلة قوة الغرب المفروضة قسرًا على الجميع، وغياب العدالة في العالم، ومشكلة ضياع القيم الأخلاقية في مجال العلاقات الدولية. يصدق على الغرب ما نسبه "فيكتور

(٣) أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: **أزمة العقل المسلم**، تصدير: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩١، كوالا لمبور –ماليزيا، ص٢١.

(٤) أرسلان، الأمير شكيب: **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟** ٢٠١٢، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص٨٩.

فرانكل(Viktor Frankl) ١٩٠٥ - ١٩٩٧" إلى الدكتور "رينولد نيبر (Reinhold Niebuhr) ١٨٩٢-١٩٧١" قوله: "إنَّ البشر بدلاً من أن يمدوا قواعدهم الأخلاقية لتشمل السياسة الدولية، يتزعون إلى استخدام السياسة للتنفيس عن نزعاتهم اللاأخلاقية، وأنهم، بالتالي، بشر أخلاقيون في مجتمع لا أخلاقي"[٥].

ثانيًا، حاجتنا للنهوض السياسي

إنَّ كلَّ حضارة، وكلَّ إصلاحٍ في التاريخ لا يقوم إلا على عقيدةٍ، ورؤيةٍ حضاريةٍ فعَّالةٍ، تستندُ إلى عقلٍ وفكرٍ حيٍ نيِّرٍ، ومنهجٍ متوازنٍ سديدٍ[٦].

لعل أهم ما شهده القرن العشرون من حوادث كبرى أثَّرت في واقع بلادنا العربية ومستقبلها، كان زوال الإمبراطورية العثمانية في بداياته، وخضوعها لوصاية القوى الاستعمارية الأوروبية المتمثلة آنذاك بفرنسا وبريطانيا، ثم حركات الاستقلال التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى بداية سبعينيات القرن الماضي[٧].

كان لكل هذا أثره على وضع الأمة الإسلامية والعربية في القرن الحادي والعشرين؛ حيث أصبحت أكثر البلدان الإسلامية والعربية تعيش حالة من التردي والانهيار الحضاري، والتشتت الثقافي، والمعرفي، والاحتلال السياسي، والضعف الاقتصادي، في الوقت ذاته ظلت بعض الدول الإسلامية الأخرى محافظة على هويتها ودينها، وصار ديدنها وشغلها الشاغل مصير الأمة الإسلامية والسعي للنهوض بالشعوب العربية والإسلامية مثل: ماليزيا، وقطر.

---

(٥) فرانكل، جوزيف: **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، جدة، تهامة، ص ١٧١.

(٦) أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: **مرجع سابق**، ص٢١.

(٧) إسميك، حسن: **الدولة العربية بين الاشتراكية والليبرالية الاقتصادية**، موقع linkedin، بتاريخ: ٥ يناير، ٢٠٢١. https://ae.linkedin.com/pulse

وفي واقعنا المعاصر في ظل الانخراط في نماذج حضارية لدول مختلفة يتم فيها الاندماج الكامل والتقليد الأعمى مع التجرد عن مبادئ حضارتنا الإسلامية في كل مجالات الحياة،... وفي جوانب هذا الضياع، نحتاج إلى تجربة معاصرة تنقض هذا التقليد، وتثبت بالتطبيق العملي قدرة الإسلام على النهوض بالحضارة الإنسانية في ظل احترام الحضارات الأخرى من خلال العلم والعمل والقيم[٨].

من ثمَّ كانت حاجتنا للنهوض أو الإصلاح السياسي تبدأ بالانتقال بالمعادلة السياسية نحو توسيع مساحة المشاركة السياسية في صنع القرار، والاتجاه نحو الحكم الرشيد، وتعزيز أدوار المؤسسات الدستورية والسياسية الرئيسة في الحكم، وتعزيز حالة الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والمساءلة والرقابة، والنزاهة في المال العام[٩].

المبحث الثاني: الخطة الاستراتيجية للنهوض السياسي عمومًا

أولًا، تغيير الفكر بداية النهوض السياسي

إن النقطة الصحيحة في عملية التغيير يجب أن تبدأ **بالفكر**؛ ذلك لأن الفكر هو المقدمة الطبيعية لكل عمل ينبع منه صحيحاً كان أم خاطئاً. ومعنى ذلك أنَّ الفكر الصحيح هو الذي يوجد النهضة الصحيحة، وهو الذي يأخذ بيد الأمة للخروج من أزمتها الخانقة. ولمَّا كان الإسلام هو الذي يشكل للأمة الإسلامية الفكر الأساسي الصحيح، ولما كان هو الذي يمّثل روح الأمة، ويصوغ وجدانها، ويستجيش ضميرها،

---

(٨) عضيبات، صفوان: **الاقتصاد الإسلامي وارتباطه بمشروع الإسلام الحضاري: التجربة الماليزية**، دار الإفتاء، ٢٥-٠١-٢٠٢٣، https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=5623.

(٩) دلول، أحمد فايق: **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة مقارنة على كل من الأفغاني وعبده ورضا**، مركز نماء للبحوث والدراسات، أوراق نماء (١٨) ص٤.

ويوقد فيها الطاقة المحرِّكة القادرة على الإبداع والتصدي والمقاومة والعطاء، فإن الفكر الصحيح هو بالضرورة «الفكر الإسلامي»[١٠].

من هنا يمكن أن نقول: إن عملية التغيير المطلوبة هي قبل كل شيء عملية فكرية، لا بُدَّ من أن تقوم على أساس الإسلام، تهتدي بهديه، وتعمل من خلال عقائده، وقيمه، وضوابطه، وأخلاقياته، وتُستمد من مصادره[١١].

إن التَّغيير ربما لا يتطلب في بدايته وجود قيادة رشيدة، أو تنظيم صارم، أو استراتيجية فعَّالة، بل يتطلب ابتداءً وجود فكرةٍ أو حلمٍ نابعٍ من الخيال، يلهب الفكر، ويشحذ عزائم الرجال، ويوجه إرادتهم وحركتهم نحو تحقيق غاياته. ويتجاوز الخيال السياسي قيود العقل، إذ هو يحطم ما يسمَّى في المنطق قانون الثالث المرفوع، فهو متجاوز للواقع يسمو عليه، إلا أنه لا ينفصل عنه، فإذا تأملنا مثلًا: الحلم الصهيوني، وكيفية توظيفه لأحد الحلول المتاحة للمسألة اليهودية في أوروبا وقتذاك، ألا وهو الهجرة من المجتمعات التي يتعرض فيها اليهود للاضطهاد. انظر كيف وجَّه "ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) (١٨٦٠– ١٩٠٤)" أسراب الهجرات في الشتات إلى جهة واحدة، مكان واحد، لم يكن يتجسد في الواقع، أي واقع لليهود آنذاك. مرة في الأرجنتين، وأخرى في أوغندا، وثالثة في قبرص أو سيناء، ثم استقر الاختيار أخيرًا على أرض فلسطين، لرمزيتها الدينية والتاريخية، التي ستجذب أفواج المهاجرين من أوروبا، كما نعلم الآن[١٢].

ثانيًا، النهوض بالدين الإسلامي أول طرق النهوض

---

(١٠) أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: **مرجع سابق**، ص ص٩، ١٠.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٠.

(١٢) صُفار، محمد: **هجرس وسي جوني، وحدود الخيال السياسي**، مجلة إدراك، ٧ مايو ٢٠٢٣.
https://edrakmu.com/article-inside/6459dfab8f119005528ee291

لا سبيل للنهوض الحضاري من المنظور السياسي إلا بالرجوع لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وذلك من خلال ترسيخ الإيمان والعقيدة السليمة في نفوس المسلمين، اللذان يقومان على: اليقين بالله تعالى، والأخذ بالأسباب الكونية التي شرعها الله تعالى لعباده المؤمنين للنهوض بالأمة الإسلامية.

يذهب د. محمد عمارة إلى أن نقطة البداية في الإصلاح الشامل هي: الإيمان الذي يعيد صياغة الإنسان صياغة إيمانية، وليمتدَّ الإصلاح بعد ذلك إلى الفروع، والسياسات، والاجتماعيات، والاقتصاديات، والعلاقات(١٣).

إنَّ الأنبياء والمرسلين –عليهم السلام– كانوا يبدأون دعوتهم بالدعوة إلى الإيمان بالله وعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]. نجد ذلك تفصيلًا في قول نوح –عليه السلام– في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف:٥٩] وفي قول شعيب –عليه السلام–: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:٨٥]. وقد جمع النبي –صلى الله عليه وسلم– العرب تحت لواء الإسلام بعد أن مزقتهم العصبية القبلية والنعرات الجاهلية، فأزال الفوارق، وجمع المشتت، ووحَّد الصف، حتى أصبحوا يدًا واحدة فتحت البلدان من أقصاها إلى أقصاها.

(١٣) عمارة، محمد: **من أعلام الإحياء الإسلامي**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٢٩، ١٣٠.

على هذا ينبغي أن يكون النهوض بالأمة على خطى النبي –صلى الله عليه وسلم– ووفق منهجيته، وقواعده، ولا سيما **التدرج في عملية النهوض**، لاستحالة تحقيق النهوض دفعة واحدة.

وفي ذلك يقول "أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣ – ١٩٧٩)": "إنَّ النَّبي –صلى الله عليه وسلم– ما طبَّق القانون الإسلامي بجميع شعبه ونواحيه دفعة واحدة، بل كان قبل هذا مهَّد الأرض، وأعدَّ المجتمع لقبوله، وما زال شيئًا فشيئًا، مع هذا الإعداد للمجتمع، يُبدِّل طرق الجاهلية ويستعيض بها طرق الإسلام وقواعده الجديدة"[١٤].

بهذا يؤمن "المودودي" أن أي تغيير يهدف إلى تحقيق الدولة الإسلامية يجب أن يكون تدريجيًا، وإلا فإنه سيكون مقدرًا له الفشل، وهو يؤكد حقيقة أنه ليس من الممكن قيام الدولة الإسلامية لو لم يغيِّر المسلمون عقليتهم ويكيفوا تصرفاتهم حتى تتوافق مع المفهوم الجديد. وإنه يوجد الكثير من الجدل بالنسبة لمسألة إذا ما كنا سوف نبدأ بالفرد أو بالدولة، ولكنه ليس من الممكن أن نضع لها إجابة محددة تنطبق على جميع الحالات والمجتمعات. فمن المسلمين فريق غالبيتهم مستعدون للتغير، في حين أن الفريق الآخر بعيد تمامًا عن فهم أساس المبدأ الإسلامي الجديد، هذا بالإضافة إلى تزعزع عقيدتهم وإيمانهم. على هذا يعد الفكر السياسي بمثابة اعتقاد، وأحداث تؤثر على أذهان الناس، وعوامل مؤثرة في سلوكهم، وبالتالي فإن تأثيرها لا ينبع من صحتها، ولكنه ينبع من إيمان الناس بها[١٥].

---

(١٤) المودودي، أبو الأعلى: **نظرية الإسلام وأهله في السياسة والقانون والدستور**، نقله إلى العربية: جليل حسن الاصلاحي، راجع الترجمة، مسعود الندوي ومحمد عاصم، د.ن، ١٩٦٧، ص١٩٢.

(١٥) أبو السعود، محمود: **المفهوم السياسي للإسلام**، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٦، ١ ديسمبر ١٩٧٨. https://almuslimalmuaser.org/1978/12/01

إن خير نموذج في واقعنا المعاصر مشروع الإسلام الحضاري (Civilizational Islam) الذي تم طرحه من قبل رئيس الوزراء الماليزي أحمد بدوي عام ٢٠٠٣م بهدف العودة بالمجتمع الماليزي إلى حقيقة الإسلام وجوهره، والتركيز على القيم الأخلاقية والاجتماعية، وتوظيفها في عملية تنمية رأس المال البشري للوصول إلى تنمية مستدامة في الدولة الماليزية، علمًا بأن روح المشروع تم العمل بمقتضاه منذ الخمسينيات بعد الاستقلال مباشرة. قدمت التجربة التنموية الماليزية دليلاً قاطعاً على ضرورة الربط بين الجانب الثقافي والقيمي، وبين أي مشروع حضاري تنموي سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي(١٦).

وإذا أردنا أن نوجز الحديث عن مشروع الإسلام الحضاري، نذكر ما قاله الدكتور "أحمد بدوي" رئيس الوزراء الماليزي سابقًا: "إن الإسلام الحضاري ليس دينًا جديدًا ولا مذهبًا فقهيًا جديدًا، ولكنه محاولة ورؤية لإعادة الأمة إلى قواعد الإسلام الصحيح المنبثقة من القرآن والسنة النبوية، وإذا ما تمت ترجمتها بشكل صحيح وواضح، وتم فهمها فهمًا صحيحًا فلن يحيد بالمسلمين عن الطريق الصحيح... إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث، كما أنه يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين؛ وذلك لأنه يشجع على التسامح، والتفاهم، والاعتدال، والسلام"(١٧).

(١٦) عضيبات، صفوان: **الاقتصاد الإسلامي وارتباطه بمشروع الإسلام الحضاري: التجربة الماليزية**، دار الإفتاء، ٢٥-٠١-٢٠٢٣، https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=5623.

(١٧) عضيبات، صفوان: **مرجع سابق**.

على هذا الأساس، لا بُدَّ أن يبدأ النهوض السياسي بالأمة الإسلامية بالنهوض بالدين الإسلامي وتعاليمه السمحة، سواء أكان النهوض المنشود نهوضًا داخليًا أم خارجيًا.

المبحث الثالث: استراتيجيات النهوض السياسي داخليًا وخارجيًا

كيف يمكننا التخلص من براثن معوقات الإصلاح والنهوض بالأمة الإسلامية سياسيًا في ظل مجتمع غير ديمقراطي؟

نجد الإجابة تتفرع إلى مستووين: المستوى الداخلى والمستوى الخارجي، وتتصارع أقلام الفقهاء والمفكرين للإجابة عن تساؤل: من أين نبدأ؟ أنبدأ من الإصلاح الداخلي أم الخارجي؟

لقد نتج عن هذا التساؤل ظهور فريقين:

الفريق الأول، ينادي بضرورة أن تكون بداية الإصلاح من الداخل، وقد انقسم أصحاب هذا الرأي إلى قسمين: **أحدهما،** يقول: الإصلاح يكون من القمة إلى القاعدة؛ أي يكون بتغيير الرأس (الحاكم) ثم يتبعه إصلاح المحكومين؛ دليلهم في ذلك (أن الناس على دين ملوكهم، فإذا صلح الراعي صلحت الرعية) بينما **القسم الآخر،** يقول: إن الإصلاح يكون من القاعدة إلى القمة؛ أي ينبغي أن يكون عرضيًا وليس طوليًا؛ لأنه إذا صلح حال البشر سيخرج منهم الحاكم الصالح يومًا ما، لأن الحاكم في الأخير ما هو إلا فرد من أفراد شعبه، وحيثما تكونوا يولَّى عليكم، وأن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم.

بينما الفريق الآخر، يطالب بضرورة الإصلاح الخارجي أولًا. وقد كان لكل منهما أدلته التي استند إليها.

جرَّاء الغوص في أعماق أدلة هذين الرأيين توصلت إلى رأي ثالث، مفاده: أن بداية النهوض السياسي بالأمة الإسلامية والعربية ينبغي أن تسير في خطين متوازيين؛ بأن نبدأ بالإصلاحي الداخلي بالموازاة مع الإصلاح الخارجي، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولًا، الإصلاح والنهوض السياسي بالأمة الإسلامية داخليًا

هنا نتساءل كيف يمكننا تحرير الشعوب من الأنظمة المستبدة أو غير الديمقراطية على المستوى الداخلي؟

إن وجود النظام الاستبدادي في دولةٍ ما لا يمكن القضاء عليه من خلال القضاء على الحاكم المستبد فحسب؛ سواء بالثورة عليه، أم الانقلاب، أم بأية طريقة أخرى؛ لأن للاستبداد جذوره المتوغلة في المجتمع والتي لا بُدَّ من اقتلاعها من الأساس، وذلك من خلال الخطوات المحددة الآتية:

(أ) النهوض بالأشخاص (المواطنين) أو مبدأ الفردية:

١- إصلاح الفرد بتزكية النفس

لا يمارى أحدٌ في أن الإنسان هو ركيزة الركائز في إحداث أي نهضة، واستمرارها، والدفع بها إلى أعلى مستوى يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع[١٨].

(١٨) زكير، جميل أبو العباس: **تمكين الشباب العربي بين الواقع والمأمول**، من تقديم: أحمد الجزار، ٢٠١٨، القاهرة، يسطرون للنشر والتوزيع، ص٧.

لذلك يتأتي النهوض بالأفراد من طريقين: **الأول**، اهتمام الأفراد ذاتهم بالأعباء التي على كاهلهم، ومنها حمل همِّ الدين، والإيمان بقضية الأمة الإسلامية، والعمل على النهوض بها على مختلف الأصعدة: الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية،... إلخ. ولن يكون هذا إلا بالسعي إلى "تزكية النفس"؛ أي تطهيرها من أدناس المعاصي والذنوب، وتطويرها بالطاعة والعبادة. **والطريق الآخر**، يكون بعمل مؤسسات الدولة وأنظمتها على رفاه أفرادها وتوفير حاجاتهم الأولية من: مسكن، ومشرب، ومأكل، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم، والصحة، والمنشآت العمرانية، وغيرها.

٢- البدء بالإصلاح الفردي

إذا عرف الإنسان مواطن عجزه، ونجح في تزكية نفسه، وارتقى بها إيمانيًا وأخلاقيًا انعكس ذلك على سلوكياته وتصرفاته، وتغير حاله إلى الأفضل.

لقد كانت حركة الإصلاح التي قام بها العلماء الجزائريون أقرب هذه الحركات إلى النفوس، وأدخلها في القلوب، إذ كان أساس منهاجهم الأكمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١] فأصبحت هذه الآية شعار كل من ينطرح في سلك الإصلاح في مدرسة (ابن باديس ١٣٠٧-١٣٥٨هـ) وكانت أساسًا لكل تفكير. فظهرت آثارها في كل خطوة وفي كل مقال، حتى أُشرب الشعب في قلبه نزعة التغيير فأصبحت أحاديثه تتخذها شرعة ومنهاجًا[١٩].

وفي عصرنا الحالي، فإن التجربة الماليزية نجحت في هذه الخطوة؛ إذ اعتمدت، بصفة عامة، على الإنسان بشكل رئيس. فقد أدرك "مهاتير محمد" أن الثروة الحقيقية

(١٩) ابن نبي، مالك: **شروط النهضة**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، وعمر كامل سقاوي، ١٩٨٦، دمشق- سوريا، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، ص٢٥.

للأمم هي في مواردها البشرية. لذلك اعتمد على تطوير قدرات الإنسان، وتمكينه اقتصاديًا، واجتماعيًا. كون الإنسان الممكَّن هو المفتاح الحقيقي للنهضة الاقتصادية، والفكرية، والاجتماعية[٢٠].

نتيجة لذلك انعكس الاهتمام الرسمي بقيمة المواطن الماليزي على الحالة العامة للبلاد. وتبادل المواطنون مشاعر التقدير مع السلطة. فبعدما اعتادت الدولة إشراكهم في النقاش حول القضايا الاقتصادية عبر مجالس مخصَّصة. بالإضافة إلى تدشين مشروعات وطنية عملاقة لتعزيز روح الانتماء. ولذلك تطوَّع المواطن بساعتين إضافيتين يوميًا[٢١].

إن مبدأ "الفردية" في برنامج "مهاتير محمد" لاستشراف المستقبل الماليزي "رؤية" تبلور في اعتماد المواطنين على أنفسهم. وذلك خلال مواجهتهم لمختلف الأزمات الاقتصادية التي مرّت بهم. مثل ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣م. ثم الأزمة المالية التي طالت دول شرق آسيا والتي عُرفت بـــ"النمور الآسيوية" عام ١٩٩٧م[٢٢].

في نفس الوقت أيقن المواطن الماليزي أنه محور عملية التنمية. أي أن نهضة بلاده تقوم عليه كفرد قبل كل شيء. وفي الوقت ذاته هو المستهدف الأول منها. فكان من أهم ثمار التنمية في ماليزيا ارتفاع الناتج المحلي والدخل القومي، وكذلك متوسط نصيب الفرد لكل منهما. وهذا ما أدَّى لرواج اقتصادي واجتماعي كبير في البلاد[٢٣].

---

(٢٠) عمر، يحيى السيد: **كيف راهنت سياسات مهاتير محمد على العنصر البشري في تحقيق النهضة لماليزيا؟** موقع: يحيى السيد عمر، بتاريخ: ٢٠٢٢/٠١/٢٤. https://yahyaomar.com/

(٢١) عمر، يحيى السيد: مرجع سابق.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المرجع نفسه.

لقد تمكَّنَ "مهاتير محمد"، رفقة عدد من السياسيين الماليزيين، من تحويل ماليزيا من دولة زراعية إلى دولة صناعية حديثة. ويرى البعض في التجربة الماليزية مثالًا ناجحًا يمكن الاقتداء به في العديد من الدول النامية[٢٤].

على هذا، فإن الإصلاح الإسلامي ليس تغييرًا جزئيًا ولا سطحيًا، إنما هو تغيير شامل وعميق، يبدأ من الجذور ويمتد إلى سائر مناحي الحياة،.. وهو لا يقف عند "الفرد"- كما هو الحال في المذاهب الفردانية- كما أنه لا يهمل الفرد مُركزًا على "الطبقة" – كما هو الحالي في كثير من المذاهب والفلسفات الاجتماعية اليسارية والوضعية والمادية- وإنما يبدأ بالفرد، على اعتبار أنه من الأمة والجماعة، فالإسلام دين الجماعةُ، والجماعة بطبيعتها أشمل وأوسع من الطبقة، وبدون صلاح الفرد لن يكون هناك صلاح حقيقي للأمم والجماعات؛ ولهذه الحقيقة من حقائق الإصلاح الإسلامي، جمعت التكاليف الشرعية بين الفردي والجماعي (الكفائي)[٢٥].

إن مشكل العالم الثالث يكمن في عدم استثمار مجتمعاته في الفرد بتمكينه، وذلك بتوسيع دائرة خياراته لأنه هو (أي الفرد) محور تركيز جهود التنمية. فالفرد في العالم الثالث لا مشاركة له في أي قرار وبالذات السياسي. فهو بذلك مهضوم الحقوق، وبهذا فهو لا إبداعي وغير منتج. أي أن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان هي من أهم ركائز تقدم أي أمة. فحقوق الإنسان تولِّد الفرص للفرد بالحركة، ومتى ما تحرك أنجز

(٢٤) محمد، مهاتير: **السياسي الماليزي المخضرم يعلن خوض سباق الانتخابات العامة**، عربي BBCNEWS، بتاريخ: ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٢٥) عمارة، محمد: **من أعلام الإحياء الإسلامي**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص١٢٨، ١٢٩.

وأنتج. وعلى هذا فإن فقر التنمية الإنسانية أشد وطأة من الفقر المادي؛ لأنه يَحِدُّ من قدرات الأفراد والمجتمعات على الاستخدام الأمثل لمواردهم الإنسانية والمادية[٢٦].

(ب) النهوض بالمجتمع (مبدأ الجماعية):

إنَّ النهوض بالمجتمع لا يكون إلا بالنهوض: بدينه، ولغته، وثقافته، وعاداته، وتقاليده، وأنظمته، وسياساته، وترابطه وتماسكه، بما يعود بالنفع على جميع أفراده، وأول ما ينبغي الابتداء به:

١ – الإيمان بوحدة الأمة الداخلية:

إن قوة القوى الموحَّدة القادرة على إرساء عالمية الإسلام، والتي تقوم على الفلسفة التَّوحيدية المتمثلة في: الحرية، والمساواة، والعدالة، والسلام، والتسامح، والاعتدال، تعتمد على مستوى الالتزام الفعال بالفضائل التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية الاقتصادية والسياسية. وبالتالي تعزيز السلام والوئام المادي والروحي من خلال الوحدة. تشمل هذه الفضائل أو المتطلبات الأساسية التعلم من خلال جميع أشكال المعرفة، سواء كانت مكتشفة أو مكتسبة، وأيضًا من خلال تطبيق العقل على جميع جوانب الحياة؛ العمل من أجل التنمية المادية والمعنوية والروحية؛ تعريف احترام الذات والشرف على أساس كرامة الحياة؛ تعزيز المساواة، بغض النظر عن العرق والمعتقد والحدود الجغرافية؛ تشجيع العدالة والإنصاف لضمان السلام والاستقرار؛ والحث على التسامح، بغض النظر عن أي تحيز

(٢٦) أكبر، جميل عبد القادر محمد: **قص الحق: العقل وحتمية الفساد**، ٢٠٢٢، تركيا، د.ن، الطبعة الأولى، ص٨٥.

سياسي أو عقائدي أو أخلاقي أو أخلاقي؛ وتسليط الضوء على الإيثار كأساس للاعتدال والجدارة بالثقة والتعاون والمشاركة والرعاية[٢٧].

وقد وردت آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة تحث على الوحدة، والاعتصام بدين الله منها قول الله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) [آل عمران: ١٠٣] وقوله عز وجل: (وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) [الأنفال: ٤٦].

أما الأحاديث النبوية فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بالجماعةِ وإيَّاكم والفُرقَةَ فإنَّ الشيطانَ معَ الواحدِ وهو منَ الاثنَينِ أبعَدُ مَن أراد بحبوحةَ الجنةِ فلْيلزَمِ الجماعةَ»[٢٨].

٢- إصلاح المجتمع بإصلاح ذات البين:

لا يتأتى الإيمان بوحدة الأمة وإصلاح المجتمع إلا بتماسك المجتمع وترابطه؛ لأنه السبيل الأمثل لبلوغ النهوض الحضاري والسياسي، وإنما يكون ذلك بإصلاح ذات البين، يقول الله -عزَّ وجل-: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الحجرات:١٠] وقد أمرنا الله بإصلاح ذات البين فقال تعالى: (وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) [الأنفال:١] وروي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «ألا أخبرُكم

(27) Pramanik, Ataul Huq: **Development Strategy and Its Implications for Unity in the Muslim World,** The American Journal of Islamic Social Sciences, 20:1, P.64.

(٢٨) الترمذي، أبو جعفر: **سنن الترمذي الجامع الكبير**، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، الجزء الرابع، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص٤٦٥.

بأفضلَ من درجةِ الصيامِ والصلاةِ والصدقةِ؟ قالوا: بلى، قال: إصلاحُ ذاتِ البينِ، وفسادُ ذاتِ البينِ الحالِقةُ»[٢٩].

٣- العمل الجماعي:

لا شك أنَّ أمر الجماعة من ضرورات الكيان البشري ابتداءً. والإنسان اجتماعي بطبعه، فلا حياة لإنسان إلا في جماعة، ولا تقوم مصالحه إلا بالاجتماع[٣٠]. و"النفس الجماعية" التي تنصهر فيها طباع وأخلاق أفراد المجموعة هي وحدها التي تتهيأ لها عوامل التعادل كنتيجة حسابية يؤدي إليها امتزاج المشارب المختلفة قبل أن يُضاف إليها جمال التأثير التربوي، فيفيض هذا التعادل ليأسر أفراد المجموعة عن التهور أو الإبطاء، وعن التزمت أو فرط التساهل، وعن الإغراب والآراء الحادة[٣١].

إنَّ العملَ الجماعي المنظَّم -وهو المطلوب- ثمرة الفهم الصحيح لهذا الدين، والإخلاص له، فهما الأساس في العمل البنَّاء، فلا بدَّ من صحةِ الفهم، وسلامة القصد، حتى يكونَ الانطلاق في العملِ على بصيرةٍ وبينةٍ وبرهان: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]. ودعاة الإسلام اليوم في مرحلةٍ حرجةٍ من تاريخ الإسلام، تحتاج إلى مزيدٍ من العملِ، والجهادِ، والتضحية، والثبات، والإخلاص، إنَّ

---

(٢٩) أخرجه أبو داود (٤٩١٩)، والترمذي (٢٥٠٩) باختلاف يسير، وأحمد (٤/ ٤٤٤).

(٣٠) الشيخ، محمد مصطفى: **العمل الجماعي: ضوابطه وآدابه**، شبكة الألوكة، ٢٠١٥/١٢/٣، ص٥.

(٣١) الراشد، محمد أحمد: **أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي في نظريات فقه الدعوة الإسلامية**، ٢٠٠٢، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، كندا، دار المحراب، ص ص١٦١، ١٦٢.

الذي يُفكِّر في العملِ بمفرده لن يعمل شيئًا، وتفكيره هذا نتيجة عدم وضوح الرؤية، أو عدم الالتزام بالمنهج السليم، أو غياب الوعي، وقصور الهمة، أو قلة الحيلة[٣٢].

إننا لا نجد -مهما بحثنا- خطةً أوضحَ، ولا أعمقَ، ولا أيسرَ من خطةِ العمل التي حدَّدها الحق تبارك وتعالى للنبي -صلى الله عليه وسلم- والتي هي بحق خلاصة سير الأنبياء والمرسلين أجمعين، وترجمها الصحابة -رضوان الله عليهم- إلى واقعٍ، وسار عليها التابعون من بعدهم، حتى انتشرَ الإسلام، وسادت حضارته في ربوع العالمين، ثم تبعهم على ذلك الدعاة المخلصون، فأحيوا ما كان عليه السلف، ووضَّحوا السبيل، فكان الجهاد المتواصل. لذا فمراتب العمل المطلوبة من المسلم في دقة والتزام هي[٣٣]:

١- إصلاح نفسه: حتى يكون قويَّ الجسم، متينَ الخلق، مثقفَ الفكر، قادرًا على الكسب، سليمَ العقيدة، صحيحَ العبادة، مجاهدًا لنفسه، حريصًا على وقته، منظمًا في شئونه، نافعًا لغيره، وذلك واجب كل أخٍ على حدة.

٢- وتكوين بيت مسلم: بأن يحملَ أهله على احترامِ فكرته، والمحافظة على آدابِ الإسلام في كلِّ مظاهر الحياة المترلية، وحسن اختيار الزوجة، وتوقيفها على حقها وواجبها، وحسن تربية الأولاد والخدم، وتنشئتهم على مبادئ الإسلام، وذلك واجب كل أخٍ على حدة كذلك.

٣- وإرشاد المجتمع: بنشر دعوة الخير فيه، ومحاربة الرذائل والمنكرات، وتشجيع الفضائل، والأمر بالمعروف، والمبادرة إلى فعل الخير، وكسب الرأي العام إلى جانبِ الفكرة

([٣٢]) الخطيب، محمد عبد الله: **حكم العمل الجماعي والانتماء لجماعة إسلامية**، فتاوى إسلامية، بتاريخ: ١٤ أبريل ٢٠٠٩. https://islamicfatwa.wordpress.com/2009/04/14/.

([٣٣]) المرجع نفسه.

الإسلامية، وصبغ مظاهر الحياة العامة بها دائمًا، وذلك واجب كل مسلم على حدته، وواجب الجماعة كهيئةٍ عاملة.

٤- وتحرير الوطن: بتخليصه من كلِّ سلطانٍ أجنبي -غير إسلامي- سياسي، أو اقتصادي، أو روحي.

٥- وإصلاح حكومته: حتى تكونَ إسلاميةً بحق، وبذلك تؤدِّي مهمتها كخادمٍ للأمةِ، وأجير عندها، وعامل على مصلحتها، والحكومة إسلامية ما كان أعضاؤها مؤدِّين لفرائض الإسلام غير مُجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه. ومن صفاتها: الشعور بالتبعة، والشفقة على الرعية، والعدالة بين الناس، والعفة عن المال العام، والاقتصاد فيه. ومن واجباتها: صيانة الأمن، وإنفاذ القانون، ونشر التعليم، وإعداد القوة، وحفظ الصحة، ورعاية المنافع العامة، وتنمية الثروة، وحراسة المال، وتقوية الأخلاق، ونشر الدعوة.

٦- وإعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية: بتحرير أوطانها، وإحياء مجدها، وتقرير ثقافاتها، وجمع كلمتها، حتى يؤدِّيَ ذلك كله إلى إعادة الخلافة المفقودة، والوحدة المنشودة.

٧- عالمية الرسالة: بنشر دعوة الإسلام في ربوعه ﴿حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ للهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

وهذه المراتب الأربعة الأخيرة تجب على دعاة الإسلام متَّحدين، وعلى كل مسلمٍ باعتباره عضوًا في جماعة المسلمين، وما أثقلها تبعات، وما أعظمها مهمات، يراها الناس

خيالاً، ويراها الأخ المسلم حقيقةً، ولنا في الله أعظم الأمل: ﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١][٣٤].

لقد ضرب لنا المجتمع "الماليزي" أروع مثل في العمل الجماعي المعاصر، إذ يُصنَّف المجتمع "الماليزي" بصفة عامة ضمن المجتمعات القائمة علي مفهوم الجماعية. فمنذ الولادة يعتبر الفرد نفسه جزءًا لا يتجزأ من العائلة، أو الجماعة، أو العرق الذي ينتمي إليه، كما تعد العائلة بمثابة الوحدة الأساسية التي يتحدد في إطارها موقع الفرد في المجتمع فيما يتعلق بالمسئولية، والواجب، والحق. ويدعم ذلك ما ذهب إليه "مهاتير محمد" من أن المجتمع الماليزي والثقافة الآسيوية بشكل عام أبعد ما يكونان عن الفردية المتشددة. فهناك إحساس بالمسئولية تجاه المجتمع، وإيمان قوي بالعائلة، والاعتزاز بقيم العمل الجاد، والعمل بروح الفريق. لذلك يميل كافة الماليزيون إلي تقديس العمل الجماعي، وبناء علاقات قوية بين زملاء العمل؛ تقوم علي حسن الجوار، والتهنئة والمشاركة في الاحتفالات الدينية، الأمر الذي من شأنه تحقيق قدر كبير من التعاون والانسجام في العمل بين الزملاء، ويصب في ذات الوقت في مصلحة العمل[٣٥].

(ج) تغيير الأنظمة والقوانين الوضعية

لما كانت الرغبة شديدة في تحكيم الشريعة الإسلامية –الكتاب والسنة– في حياتنا العامة ولا سيما السياسية منها، كان لا بدَّ من التخطيط للكيفية التي يتم من خلالها،

([٣٤]) الخطيب، محمد عبد الله: **مرجع سابق.**

([٣٥]) محمود، صافي محمود: **تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١ – ٢٠١**، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – العدد الأول، ٢٠٢١، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، مصر، ص١٥٠، ١٥١.

استبدال القواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها بالقوانين الوضعية، وهذا لا يكون إلا من خلال تغيير دساتير الدول العربية والإسلامية الوضعية، وهذه المهمة بحاجة إلى وقت وجهد؛ للتفكير في الآلية التي يتم من خلالها هذا التغيير.

إن تغيير النظام السياسي لأي دولة يستدعي حتمًا تغييرًا في دستورها، سواء عن طريق إجراء تعديل على هذا الدستور أم الخروج بدستور جديد وإلغاء الدستور القديم، وهناك أسلوبان لتغيير الدستور: إما أن يكون التغيير بطريقة عادية أو أن يكون بطريقة ثورية كما يأتي[٣٦]:

١- الطريقة العادية لتغيير الدستور:

المقصود بالطريقة العادية لتغيير الدستور: هو انتهاء العمل بهذا الدستور بطريقة هادئة من غير استخدام العنف، والخروج بدستور جديد[٣٧].

إن تغيير الدستور المرن بطريقة عادية يختلف عن تغيير الدستور الجامد، فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بنفس الإجراءات والطريقة التي تعدل بها القوانين العادية؛ أي أن تعديل الدستور لا يتطلب إجراءات خاصة، وبالتالي فإنه بإمكان المشرِّع العادي تعديل

([٣٦]) عزيزي، مؤمن أسامة: **الأنظمة السياسية الديمقراطية في إطار القواعد الدستورية – دراسة مقارنة**، ٢٠١٨، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد شراقة، د. باسل منصور، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، ص١٢٨.

([٣٧]) شيحا، إبراهيم: **المبادئ الدستورية العامة: ماهية الدساتير، أساليب نشأة الدساتير**، ١٩٨٢، بيروت: الدار الجامعية، ب.ط. ص ٢٨٣. نقلًا عن: مؤمن أسامة عزيزي: **مرجع سابق**، ص١٢٨.

الدستور بسهولة، وتختفي بذلك التفرقة بين القواعد الدستورية والقوانين العادية. مثل: الدستور الإنجليزي، والفرنسي، والصيني[٣٨].

أما الدستور الجامد أو الصلب؛ فهو الدستور الذي لا يمكن تعديله إلا وفقاً لإجراءات خاصة، تختلف عن تلك التي تتبع في تعديل القوانين العادية، وهذه الإجراءات يرد النص عليها في صلب وثيقة الدستور. مثاله: أغلب دساتير الدول العربية الحالية كـــ: الدستور اللبناني، والمصري، والمغربي، والأردني، والسوري... الخ[٣٩].

٢- الطريقة غير العادية في تغيير الدساتير:

يقصد بهذه الطريقة التي تكون عن طريق الثورة أو الانقلاب، وتعتبر هاتين الطريقتين طرقًا واقعية لا قانونية لتغيير الدساتير؛ لأن أغلب حالات تغيير الدساتير التي حصلت كانت عن طريق الثورات أو الانقلاب، لا عن طريق التغيير العادي للدستور[٤٠].

ولَّما كانت أغلب الدساتير العربية والإسلامية دساتير جامدة، كان تغييرها إما عن طريق الثورات أو الانقلابات كما ذهب الكثيرون من الفقهاء والمفكرين. ولكن هناك طريقة ثالثة قلَّما تم ذكرها وهي التغيير عن طريق الوعي والإصلاح من القاعدة إلى القمة أو الإصلاح من الشريحة العريضة من المواطنين أصحاب القضية الإسلامية؛ وذلك يكون بإصلاح الأفراد وغرس حب تحكيم الشريعة الإسلامية في نفوسهم منذ نعومة أظفارهم، وهذا لا يحدث في فترة قليلة بل يحتاج إلى عقود من السنين.

---

(٣٨) الدساتير المرنة والدساتير الجامدة، ٢ يناير ٢٠٢٢، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية BCLED، تم الدخول: ٢٠٢٤/٢/٢٧. https://bcled.org/.

(٣٩) المرجع نفسه، انظر: عصفور، سعد: **المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية**، ١٩٩٨، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ص١٠١.

(٤٠) عزيزي، مؤمن أسامة: **مرجع سابق**، ص١٣٠.

على هذا، فإنَّه لا يُمكِنُ لأمَّةٍ من الأمَمِ أنْ تصِل إلى إحداثِ قوانينَ وأنظمةٍ تشريعيةٍ تكونُ أفضَلَ ممَّا يمكِنُ أنْ توصِلَ إليه نصوصُ الإسلامِ لو أُعطِيَتْ حقَّها، وهذه ضَمانةٌ شَرعيَّةٌ بأنَّ أمَّةَ الإسلامِ ستكونُ أعْلى الأمَمِ قَدرًا... وأنَضجَها سُلوكًا... وأحكَمَها نِظامًا وتَشريعًا... وأعْلاها سياسةً، وأنَّ كلَّ الأممِ ستكونُ تابعةً لها إنِ استثمرَت المخزونَ الذي جاءت به الشريعةُ، وهذا لا يَنفي أنْ تتفوَّقَ بعضُ الأممِ على أمَّةِ الإسلامِ إذا فرَّطَتْ في استثمارِ المخزونِ الشرعيِّ لديها[٤١].

لذا الأمة الإسلامية بحاجة ماسة إلى وضع برامج سياسية تحث على الوحدة الإسلامية، وتؤكد على ضرورة النهوض بالمسلمين سياسيًا من خلال الرجوع لنظام الحكم الإسلامي؛ بتغيير الدساتير والقوانين بحيث تكون موافقة للشريعة الإسلامية الغرَّاء.

(د) النهوض بالحاكم/ القيادة الراشدة:

لا شك أن الإصلاح السياسي، مقصد خاص، غرضه إقامة الشريعة وتنفيذها في الواقع الإنساني، وحفظ حقوق المحكومين، فلا معنى للشريعة من غير عمل وتنفيذ، ومن ثمَّ أوجب القرآن إقامة النظام السياسي المتمثِّل في خلافة صاحب الشرع؛ من أجل حراسة الدين وسياسة الدنيا، كما أوجب على الحاكم والقائم بأمر المسلمين بحفظ مصالح الرعية، وسياستهم بالحسنى، والدفاع عن حقوقهم، وحملهم على الطاعة بالمعروف في ظل الشريعة

(٤١) العميري، سلطان بن عبد الرحمن: **المَخزونُ السِّياسيُّ في الشريعةِ**، بتاريخ: ٢٢جمادى الأولى١٤٣٢هـ.
https://dorar.net/article/774

الإسلامية، وعليه أيضًا نشر الدعوة خارج حدود الدولة الإسلامية، بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، إلى أن يظهر الله دينه في الأرض[٤٢].

يكون إصلاح القيادة الراشدة (Good Governance) والنهوض بها سياسيًا من خلال تفعيل المقاصد؛ أي يكون بتطبيقها في العلوم المختلفة كالقانون، والسياسة الشرعية، والاجتماع، والاقتصاد، والبيئة؛ وبيان الفكر المقاصدي الحاكم لتلك العلوم. وقاعدة الحكم الراشد وأساسه هى فقه المقاصد؛ حيث يعد الاجتهاد المقاصدي في السياسة الشرعية منهجًا يحقق معنى الخلافة ومقصدها العام، ويضبط كيفية تنزيل الأحكام على الواقع، وذلك بالموازنة بين المصالح فيما بينها، وبين المفاسد فيما بينهما، والموازنة بين المصالح والمفاسد، بحيث يقوم على هذه الوظيفة أولي الأمر؛ من أجل تحقيق مصالح الناس، مع إقامة العدل، وتحقيق الأمن والاستقرار[٤٣].

هذا يعني أن الحاكم الراشد ينبغي أن يتجرد من الذاتية، ويتحلى بإنكار الذات، وذلك من خلال اختيارنا لقادة لا يسألون الإمارة، وإنما نرشحهم؛ لعدلهم، ونزاهتم، وزهدهم في الدنيا، وإيمانهم بقضية الإسلام كمنهج حياة ورسالة عالمية للخلق كافة.

الضوابط المقاصدية للتنظيمات الإدارية في النظام السياسي الإسلامي:

(٤٢) ثابت، مختار أحمد محمد: **الإصلاح التشريعي والسياسي في القرآن الكريم**، ٢٠١٣، إشراف: ياسر عتيق محمد علي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة عدن، الخاتمة.

(٤٣) طه، حسني خيري: **الحكم الراشد وتفعيله لمقاصد الشريعة**، ٢٠١٦، بحث مشارك في جائزة الدكتور مهاتير محمد ضمن منتدى كوالالمبور الثالث للفكر والحضارة الذي تم تنظيمه بالخرطوم نوفمبر٢٠١٦م، ص٨.

المتأمل في التنظيمات الإدارية للحكم الراشد يجدها مقيدة بالمصالح الشرعية؛ ومن الضوابط الشرعية المقاصدية التي لا بُدَّ من مراعاتها في التنظيمات الإدارية الإسلامية الآتي(٤٤):

١- أن تكون التنظيمات الإدارية محقِّقة للمقصود الذي من أجله وُضعت.

٢- أن لا تخالف التنظيمات الإدارية قاعدة من القواعد الشرعية أو مقصدًا من مقاصد الشريعة.

٣- أن لا تخالف التنظيمات الإدارية دليلًا من أدلة الشرع التفصيلية.

٤- أن لا يترتب علي التنظيمات الإدارية مفسدة تربو على المصلحة التي تحققها.

وفي رحلة إحياء الأمم والمُضي نحو التقدم، رأى "أبو الحسن الندوي (١٩١٤-١٩٩٩)" أن القادة مطالبون بالتوفيق بين نوعين مختلفين من المعرفة: المعرفة التي يمكن إرجاعها من وحي الله إلى الأنبياء لتنوير المجتمع البشري، والتجارب والأفكار التي تطورت في مختلف الأمم والحضارات على مدى العقود الماضية وانتقلت إلى الأجيال اللاحقة(٤٥).

بالنسبة للندوي، من بين الصفات المطلوبة للقادة: الحكمة، والقدرة على تحليل الفلسفات والنظريات التي تشكل هذه الحضارة وتحكمها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن

(٤٤) المرجع نفسه، ص١١.

(٤٥) Abdul Rahim, Adibah and Muhammad, Saud: **Revival of Islamic Civilization: Strategies for the Development of Muslim Society in the Thought of Abul Hasan Ali Nadwi Kebangkitan Tamadun Islam: Strategi Pembangunan Masyarakat Islam dalam Pemikiran Abul Hasan Ali Nadwi,** Journal of Islam in Asia, December 2021, P.195.

يتمتع القادة بالقدرات اللازمة للاستفادة من عناصر الحضارة التي يمكن أن تساعدهم في بناء حضارة أفضل تقوم على الإيمان والأخلاق من جهة، والقوة والإنتاج والازدهار للاختراع والاكتشاف من جهة أخرى. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن "الندوي" ركَّز على القضايا الأخلاقية والروحية إلى جانب الحقائق المادية. كما دعا "النَّدوي" القيادة الجديدة إلى الابتعاد عن السلوك الطائش وعقدة النقص، والتصرف مع الغرب كزميل أو رفيق درب[٤٦].

(هـ) النهوض بمؤسسات الدول وتنظيمها وهيكلتها (القضاء – الجيش – الحكومة)

يقول "مصطفى الرافعي (1880 – ١٩٣٧)" فيما يتعلق بنظام الحكم: "فإن نحن أخذنا من النُّظُم السياسية فلنأخذ ما يتفق مع الأصل الراسخ في آدابنا من: الشورى، والحرية الاجتماعية، عند الحد الذي لا يجور على أخلاق الأمة، ولا يفسد مزاجها، ولا يضعف قوتها"[٤٧].

الطريق الأفضل لتغيير الفساد الذي حلَّ بالمؤسسات السياسية يكون من خلال تغيير الدستور والقوانين المخالفة لشرع الله تعالى، وذلك بالتَّدرج وفقًا لظروف كل دولة ومدى قدرتها على التغيير. هذا بالإضافة إلى إصلاح أفراد المجتمع لا سيما المنوط بهم تولي المناصب العليا في الدولة؛ كالقضاء، والجيش والحكومة.

(و) النهوض بالأنظمة الاجتماعية

([٤٦]) Ibid, P.196.

[٤٧] الرافعي، مصطفى صادق:"**نهضة الأقطار العربية وتخلصها من أوهام السياسة وخرافاتها.. القلوب والأدمغة هى أساس النهضة الصحيحة الثابتة**"، مقال، تم الدخول ٢٠٢٤/٣/٢، http://lahodod.blogspot.com/2010/06/1_9470.html

تبرز خاصية الإسلام في صياغة أنظمته المجتمعية، فهو لم يقدمها جافة فارغة، وإنما شبَّعها بالروح الدينية الدافعة التي تحقق القناعات الذاتية لدى أفراد المجتمع، وتسيره نحو امتثال قوانينها وتشريعاتها بقوة داخلية لا خارجية... جاء الإسلام بتلك الروح التي تحمل كينونة خاصة تخاطب الوجدان الإنساني، وتمتاز بالحيوية والنشاط والإيحاء بالحقائق الكبرى، وتخاطب الكينونة الإنسانية بكل جوانبها وطاقاتها ومنافذها[٤٨].

لتحقيق الإصلاح والنهوض السياسي فلا بُدَّ من التوازن الإصلاحي والذي نعني به: إعطاء كل مجال ما يتطلبه من إصلاح مع عدم التحقير والتقليل-بالقول أو بالممارسة- من المجالات الأخرى[٤٩].

كما يمكننا إصلاح الأنظمة الاجتماعية من خلال إعطاء كل من المرأة والرجل حقوقهما، وتقبل الآخر والتعايش معه وفقًا للشريعة الإسلامية الغراء.

(ن) النهوض بالدولة بتحقيق العدل ورفع الظلم:

إن النهوض بالدولة لا يتحقق إلا بالنهوض بمختلف الأصعدة: الروحية؛ الثقافية، واللغوية، والفكرية، والقيمية، والمعرفية، والعلمية، والفنية، والسياسية... الخ، والمادية؛ الاقتصادية، والإنشائية، والمعمارية،... الخ.

ينبغي أن تعمل كل دولة إسلامية على النهوض بكيانها السياسي ونظامها الداخلي، بالخروج بها من دائرة الدساتير والقوانين الوضعية إلى العودة إلى دستور الإسلام

---

(٤٨) العميري، سلطان بن عبد الرحمن: **المخزون السياسي في الشريعة (٢)**، بتاريخ: 15/06/2014، إسلام ويب.

(٤٩) المرجع نفسه.

المتمثل في: القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛ وذلك بالاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في مختلف القطاعات والإدارات التي تخضع للدولة، ولا سيما على المستوى الداخلي.

ولكن كيف يكون الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية عمليًا؟

يكون ذلك من خلال إيمان الدول الإسلامية الراسخ بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية؛ وذلك بالخروج من كل التعقيدات القانونية (الروتين) إلى وُجهة واحدة وهي تحقيق المقاصد، مستأنسة في ذلك بماليزيا؛ حيث أعلنت مؤخرًا عن إطلاق مؤشر شرعي لقياس مدى التزام قطاعات الدولة الحيوية بمقاصد الشريعة الإسلامية الكلية (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) ويقيس المؤشر ثمانية قطاعات رئيسة، هي: العدالة، والتربية، والاقتصاد، والاجتماع، والبنى التحتية، والصحة البيئية، والثقافة، والسياسة. فيحمد لها ذلك؛ حيث مثلت نوذجًا للحكم الإسلامي الراشد[٥٠].

وقد رسم "ابن خلدون (٢٧ مايو ١٣٣٢ – ١٧ مارس ١٤٠٦م)" خطَّةً عمليةً لهذا النهوض بما ذكره من كلام الموبذان بهرام بن بهرام في حكاية البوم التي نقلها المسعودي قوله: "أيها الملك إن الملك لا يتم عِزّهُ إلا بالشريعة، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عزَّ للمُلك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب وجعل له قيِّما وهو المَلِك". ومن كلام أنوشروان في هذا المعنى بعينه: "الملك بالجند، والجند بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمارة، والعمارة بالعدل، والعدل بإصلاح العمال، وإصلاح العمال باستقامة الوزراء،

(٥٠) طه، حسني خيري: **مرجع سابق**، ص١٢.

ورأس الكل بافتقاد الملك حال رعيته بنفسه، واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه. وفي الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة المتداول بين الناس... قوله: "العالم بُستان سياجه الدولة، الدولة سلطان تحيا به السنة، السنة سياسة يسوسها الملك، الملك نظام يعضده الجند، الجند أعوان يكفلهم المال، المال رزق تجمعه الرعية، الرعية عبيد يكنفهم العدل، العدل مألوف وبه قوام العالم، العالم بستان ثم ترجع إلى أول الكلام[٥١].

نستنتج مما ذكره "ابن خلدون" أن الإصلاح السياسي والنهوض بالأمة يكون بداية؛ بتطبيق شرع الله تعالى، من خلال الحاكم الراشد الذي يستعين بجيش قوي، مع مشاورة أهل الحل والعقد من المتخصصين في شتى المجالات، بالإضافة إلى الاهتمام بعناصر الإنتاج أو الاقتصاد القوي، مع وجود الرغبة في التغيير وعمارة الأرض، وكل هذا لن يتحقق إلا بالعدل بين الخليقة جميعهم، مسلمهم وكافرهم وفق مراد الله تعالى، لا وفق الهوى.

(ي) الجهات المنوط بها الإصلاح والنهوض السياسي بالأمة:

إن الإصلاح والنهوض السياسي بالأمة الإسلامية يقوم على تضافر أدوار عدة جهات هي: دور الأسرة، ودور المدرسة والجامعات، ودور الإعلام.

أ- دور الأسرة:

تعدُّ الأسرة أول مؤسسة من مؤسسات التأهيل السياسي التي يتعامل معها الفرد، وبوساطتها يتم نقل القيم والمعتقدات والأفكار السياسية داخل المجتمع من جيل إلى جيل آخر، وبالتالي فإنها تقوم بوظيفة سياسية إلى جانب وظائفها الإنسانية والاجتماعية.

(٥١) ابن خلدون، عبد الرحمن: **تاريخ ابن خلدون**، الجزء الأول، ص٣٩. http://shiaonlinelibrary.com

إن الأسرة يمكن أن تكون مفتاح التغيير والإصلاح السياسي، فالطفل الذي ينشأ في أسرة أو بيئة عائلية تتخذ فيها القرارات بطريقة ديمقراطية وبمشاركة الجميع، فإن الأداء المستقبلي لهذا الطفل يتوقع أن يكون أكثر ميلاً نحو الحوار والمشاركة. والعكس تمامًا بالنسبة للطفل الذي ينشأ في عائلة سلطوية[٥٢].

للأسرة دور كبير في غرس العقيدة السليمة في نفوس النشء، والإيمان بقضية الإسلام، والسعي لنصرته والذبَّ عنه، وذلك من خلال الأساليب التربوية التالية[٥٣]:

أولًا، تعميق مشاعر حب الإسلام والاعتزاز بأخوة المسلمين؛ وذلك بتعليم الأبناء تاريخهم الإسلامي المشرق.

ثانيًا، إطلاع الأبناء على ما تضمنه أرض الوطن الإسلامي من إمكانات ضخمة، وثروات عظيمة، ومشروعات عملاقة، توجب حرصهم عليها وتحقيق الأمن، والسلامة لها وأن توقن عقولهم وأن ما يرقدون فيه من رغد العيش يعود إلى الله – سبحانه وتعالى– أولاً ثم أولي الأمر الذين وفقهم الله لاستثمار تلك الطاقات لصالح الأمة، وأنه يجب على الشباب المحافظة عليها، والدفاع عنها.

ثالثًا، التأكيد على أن حب الوطن من الدين، وعلى ما للأطفال من حقوق وواجبات تجاه أمتهم الإسلامية.

ب– دور المدرسة والجامعات:

(٥٢) بني سلامة، محمد تركي: **الإصلاح السياسي: دراسة نظرية**،٢٠٠٧، **مجلة** المنارة، المجلد١٣، العدد٥، الأردن، ص١٦٢.

(٥٣) الشيخ، ماجدولين مصطفى السعيد: **واجبات الآباء نحو الأبناء في ضوء القرآن والسنة**، ٢٠١٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إشراف: أحمد موسى علي صالح، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم، ص ص ٧٣، ٧٤.

تجمع أدبيات التنمية الإنسانية، والثقافية السياسية على الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم من: مدارس، ومعاهد، وجامعات، في عملية الإصلاح السياسي. فهذه المؤسسات تلعب دورًا هـــامًا في عملية التثقيف السياسي، من خلال ما تقدمه من معارف، ومعلومات، عن أنظمة الحكم المختلفة، ومصادر الشرعية، والآمال، والتحديات التي يواجهها النظام السياسي...الخ، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورًا في عملية الإصلاح السياسي بالتركيز على مفاهيم الدعوات والمبادرات الإصلاحية وقيم تعزيزها مثل: الحرية، والعدالة، والانفتاح، والمساواة، والمواطنة، وأهمية المشاركة، وحقوق الإنسان وغيرها.

وبـــالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص المتعلمين هم أكثر وعيًا، وإدراكًا، واهتمامًـــا بالأحداث والظواهر السياسية، وبالتالي فإن النخبة الثقافية يمكن أن تحمل لواء الإصلاح؛ وذلك من خلال الدور المزدوج الذي يلعبه المثقف في أن يكون مفكرًا أو باحثًا، يقدم الدراسات والتحليلات، وينتج المعرفة، أو مشاركًا، مناضلاً وناشطًا سياسيًا من خلال الجهر في قول الحق، وانتقاد الأوضاع السيئة، والعمل على تغييرها نحو الأفضل[٥٤].

ينبغي تفعيل دور المناخ المدرسي في الإصلاح والنهوض السياسي من خلال:

- التفاعل الاجتماعي بين الطلاب، ونشر روح التعاون، والتآلف بينهم.
- دعم الثقافة الوطنية ودعم سياسة قبول الآخر وعدم الانغلاق.

(٥٤) بني سلامة، محمد تركي: مرجع سابق، ص١٦٤.

بينما يؤكد "العامر" بأنه لا بد من تطوير المناهج التعليمية من خلال التالي(٥٥):

١- إضافة مقررات دراسية في مراحل التعليم العام يتطور محتواها بتطور نضج الطلاب، تركز على إكسابهم قيماً بعينها لها دورها الفعال في تحقيق الذات، والإسهام مع تطور المجتمع، والمحافظة على تماسكه، والالتزام باللوائح، والقوانين، والمفاهيم، والمعاني المرتبطة بالمواطنة: معنى الدور السياسي المناط بالمواطن – وإذكاء الروح الجماعية– والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه– وتدعم الشعور بالانتماء- ومفاهيم المساواة وضوابط الحرية.

٢- أن تهتم المقررات الدراسية وخاصة مقررات الدراسات الاجتماعية، النصوص، القراءة، التعبير، بإكساب التلاميذ الهوية الوطنية، وارتباطه بوطنه دينًا، وأرضاً، وتاريخاً، وبشراً، وتستثير لديه مشاعر الفخر والزهو بالانتساب لعقيدته ولوطنه، والمسؤولية تجاه الدين والمجتمع والدولة.

٣- يفضل أن تتضمن بعض المقررات الدراسية تساؤلات تثير العديد من المناقشات حول مشكلات الوطن وقضاياه، وعلى المعلم إتاحة الفرصة لهذه المناقشات وحسن إداراتها، وتوجيه التلاميذ إلى الاحتكام إلى قيم (الولاء – الجماعية – الالتزام - التواد – الشورى).

جـــ- دور الإعلام:

لا بُدَّ أن يتحرر الإعلام العربي والإسلامي من حالة السطحية الساذجة التي يعيشها؛ إذ يهتم بتوافه الأمور، ويسلط الأضواء على كل ما هو غير مفيد، ويوجه الرأي

(٥٥) العامر، عثمان بن صالح (٢٠٠٥): **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية**، الرياض، ص ٦٢.

العام وفق سياسات داخلية وخارجية مستبدة، نتيجة للهيمنة على منابع الإعلام والتمويلات الأجنبية التي تخدم مصالح الغرب. ويكون هذا التحرر من خلال قيام أجيال تؤمن بقضية الإسلام كشرعة ومنهاج، وتدافع عن قضايا الأمة الإسلامية من منطلق إيماني خالص وليس من منطلق نفعي ومادي، وذلك بتربية هذه الأجيال تربية صحيحة على تعاليم الإسلام.

وعلى الإعلام أن يعدِّل الصورة الذهنية عن الإسلام التي شوهها الإعلام الغربي، وأن يهتم بقضايا الأمة الإسلامية التي تحض على: وحدة الأمة، وتكاتف أبنائها، ونزع فتيل الفرقة بينهم، والسعي لتوحيد مصالحهم.

ينبغي أن يكون هدف الإعلام العربي والإسلامي صلاح أمر مجتمعه ودولته، ومن هنا تكتسب وسائل الإعلام أهميتها من مساهمتها بهذا الدور، ومن كونها تقدم المعلومات والأخبار السياسية عن المجتمع والدولة، وتوفر الفرص لطرح الرأي والرأي الآخر، وتوفر كل المعلومات المفيدة التي تسهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن(٥٦). كما يجب استغلال وسائل التواصل الاجتماعي الاستغلال الأمثل في نشر قيم الإسلام وسماحته وقضاياه المعاصرة، والحث على تحكيم الشريعة الإسلامية في مختلف نواحي الحياة ولا سيما السياسية.

(٥٦) صفرار، عبد الله بن محمد بن بخيت: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العُماني، ٢٠١٧**، إشراف الأستاذ الدكتور/ رائد احمد البياتي، كلية الإعلام- جامعة الشرق الاوسط، عمان-الأردن، ص ٤١.

ثانيًا: الإصلاح والنهوض السياسي بالأمة الإسلامية خارجيًا

(أ) الإصلاح والنهوض السياسي خارجيًا

أما على المستوى الخارجي، فينبغي أن تتدرج الدول الإسلامية شيئًا فشيئًا في خروجها من وطأة الأنظمة والمعاهدات والقوانين الدولية المخالفة للشريعة الإسلامية، وألا تقبل إلا ما يوافق شريعتنا وإسلامنا.

ونظرًا لاحتلال دول العالم العربي الإسلامي فكريًا وعسكريًا من قِبل دول الغرب وهيمنته، فلا مانع من أن يكون النهوض بالعالم الإسلامي وسبيل إصلاحه من الدول الإسلامية غير العربية، كدول آسيا: كإندونيسيا، وماليزيا،... إلخ، فقد انتصر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمساعدة الأنصار رضوان الله عليهم له.

إن العالم الإسلامي دبَّت فيه الحياة، وانكشفت أمامه بعض الآفاق، وأنه بدأ يتلمس طريقه في حركة الإصلاح الحديثة، وأنه أخذ مركز الجاذبية فيه ينتقل من البحر الأبيض المتوسط إلى آسيا، أي من العالم العربي إلى العالم الإسلامي غير العربي، ولهذا نتائجه النفسية والأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية، وهذا واضح، كما يقول مالك بن نبي، في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، وفي إيران، وقد كان الإسلام مجاورًا للمسيحية في البحر الأبيض المتوسط و لم يفد منها شيئًا[٥٧].

إن النهضة العالمية الموعود بها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ

(٥٧) ابن نبي، مالك: **مشكلات الحضارة: وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، تقديم: عمار الطالبي، ٢٠١٢، القاهرة، دار الكتاب المصري، ص٧٥.

لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]، لا تتحقق إلا بإقامة نظام إسلامي عالمي تسوده الشريعة في جميع ميادين الحياة، يكون هذا النظام بديلًا للعولمة التي ظهرت بوادر فسادها، والتي تسعى إلى الهيمنة على الموروث الديني والحضاري والثقافي والاقتصادي للأمم والشعوب، وذلك بإقامة نظام عالمي أحادي القطب يسود فيه الأقوياء على الضعفاء، وهذا ما يتنافى مع مبادئ الشريعة التي تهدف إلى الحفاظ على خصائص ومقومات الشعوب الدينية والثقافية، في ظل الحرية والعدل والمساواة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿يَأَيهَا النَّاس إِنَّا خَلَقْنَكم مِّن ذَكَر وَأُنثى وَجَعَلْنَكمْ شعُوباً وَقَبَائلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣][٥٨].

(ب) آليات الإصلاح والنهوض السياسي خارجيًا

لا بُدَّ من الربط بين الرؤية والتخطيط الاستراتيجي للمستقبل واستشرافه؛ فإذا أردنا، حقًا، تغيير مسار عالمنا العربي والإسلامي السياسي المعاصر؛ علينا تفعيل ما نادى به "المهدي المنجرة" بقوله: "إنّ العالم الإسلامي إذا لم يخطِّط لمستقبله، فإنه يوشك أن يُستعمر بدوره، كما استُعمر ماضيه وحاضره"[٥٩]. وينبغي أن ينبني هذا التخطيط والإصلاح السياسي على العناصر الآتية:

---

(٥٨) ثابت، مختار أحمد محمد: **مرجع سابق**، الخاتمة.

(٥٩) Mahdi Elmandjra (1992): Première guerre civilisationnelle, /Casablanca: Editions Toubkal, p. 176.

١- وحدة الأمة الإسلامية وعناصرها

إنَّ وحدة الأمة فرض وواجب، والمسلمون بحاجة إلى التقارب والتفاهم، وهم اليوم بحاجة أكثر إلى ذلك مع هذا الوضع المؤلم، فالأعداء تكالبوا علينا، واستغلوا فينا وصمة التشتت والافتراق، فأصابونا في ديننا وفي علاقاتنا، وألهونا بمسائل هامشية على حساب جوهر الدين والإسلام[٦٠].

عناصر الوحدة[٦١]:

الأول: وحدة العقيدة، فلا بُدَّ للأمة المتوحِّدة أن تكون لها أصول عقدية واحدة، هي أصول الدين.

الثاني: وحدة العمل والإتباع.

الثالث: وحدة مصدر التلقي والقيادة؛ كتاب الله وسنة الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام.

الرابع: وحدة الهدف، بتحقيق الحاكمية لله وحدة وتحقيق المعروف الأكبر وهو الحكم بما أنزل الله.

الخامس: الوحدة في الخصال ومكارم الأخلاق، فالأعمال قبل الأقوال، والأخلاق قبل الانطلاق.

السادس: الوحدة الثقافية، بنشر الثقافة الإسلامية النابعة من تاريخ هذه الأمة وتراثها المجيد.

---

(٦٠) أبو الخير، علي: **وحدة المسلمين من المفهوم القرآني**، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، https://taqrib.ir/ar/article/print/850.

(٦١) المرجع نفسه.

السابع: توحيد المشاعر وتكثيفها، وهي التي بدورها تقود للعمل.

لقد دعت بعض الدول الإسلامية إلى وحدة الأمة، فمثلًا، كانت النظرة الأيديولوجية للإسلام القائمة على التوحيد هي العامل الموجه وراء تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩. وتسعى منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تمثل التجمع السياسي، والاقتصادي، والثقافي للدول الإسلامية، إلى تغيير توازن القوى على مستوى صنع القرار الدولي؛ من أجل تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للأمة. ورغم أن المفهوم العالمي للأمة الذي يدمج مختلف الشعوب والأمم والأديان في انسجام ثقافي وسياسي فريد كان يستخدم كأساس لتعزيز الأمة، فإن أداء منظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الفترة ١٩٦٩-٢٠٠١ لم يكن مشجعًا. في الواقع، تبدو الأمة الآن أكثر تفككًا مما كانت عليه في عام ١٩٦٩. ولعل هذا يرجع إلى الزيادة السريعة في هياكل القوة التكنولوجية والاقتصادية في الغرب، والتي يدعمها رأس المال البشري المتفوق مقارنة بما هو متاح في العالم الإسلامي(٦٢).

لا بُدَّ من السعى إلى فكرة الجامعة الإسلامية –كما فعل جمال الدين الأفغاني– لمعالجة الانقسامات الرئيسة بين المسلمين، وهي:

أولًا: الفجوة التي تزيد التباعد بين المسلمين أصحاب المذاهب المختلفة.

ثانيًا: الفجوة بين الجماعات القومية المسلمة المختلفة، لأن الإسلام هو الجنسية الوحيدة للمسلمين، وأن المسلمين لم يعرفوا في تاريخهم جنسية سوى دينهم.

(62) Pramanik, Ataul Huq: **op. cit.** P.75.

ثالثًا: الفجوة السياسية بين الدول الإسلامية المستقلة [٦٣].

٢- لا بُدَّ من إقامة برلمان عربي موحد:

إن عوامل اللقاء ومقومات الوحدة العربية وشروطها متوفرة لدينا كأمَّة عربية أكثر من توفرها في أي أمة أخرى سواء من ناحية الدين، أو اللغة، أو الأرض، أو المصير أو المخاطر التي نواجهها كأمة عربية إلا أن التجزئة التي فرضت على بلادنا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عملت على إيجاد مصالح، وخلق اتجاهات متباينة عمَّقت من العزلة بين هذا القطر العربي وذاك، إلا أن اعتماد الدول العربية على الحياة النيابية وإقامة البرلمانات فيها كنوع من المشاركة الجماعية للمواطنين في سياستها الداخلية والخارجية سيعمل على تذليل أكثر من العقبات أمام كل عمل موحد سواء فيما يتعلق بإقامة برلمان عربي موحد، أو سوق عربية مشتركة، أو في إقامة مشاريع اقتصادية عربية مشتركة؛ سواء في مجال الاستثمار الصناعي أو الزراعي تلك هي إقامة برلمان عربي موحد[٦٤].

أما وسائل تحقيقه فهي:

أولًا، قد لا يكون هناك كثير فوارق بين دساتير البلاد العربية، ومع ذلك فالرأي هو اختيار لجنة من كل ممثلي البرلمانات العربية؛ لصياغة دستور، أو ميثاق، أو برنامج عمل يرتكز على النقاط المشتركة، وتستبعد منه الأمور المثيرة للخلاف لضمانة سير العمل.

([٦٣]) دلول، أحمد فايق: **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة مقارنة على كل من الأفغاني وعبده ورضا**، مركز نماء للبحوث والدراسات، أوراق نماء (١٨) ص١٢.

([٦٤]) **البرلمان العربي الموحّد أسسه ووسائل تحقيقه**، ١٩٨٦، وقائع الندوة البرلمانية العربية الثالثة التي أقيمت في إطار المؤتمر البرلماني العربي الرابع، الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة، عمان – آذار "مارس"، ص ٥٢.

ثانيًا، يكون تعيين ممثلي البرلمانات العربية في البرلمان الموحد من قبل برلمانات أقطارهم، وتعين له أمانة عامة وسكرتارية متفرغة وتكون رئاسته دورية لعام أو عامين.

ثالثًا، تكون اجتماعات البرلمان الموحد فصلية أي أربعة اجتماعات في العام الواحد تتولى الأمانة العامة وضع جدول الأعمال، وإرسالها إلى الأعضاء قبل نصف شهر من عقد الاجتماع ليتسنى لهم دراستها وإبداء آرائهم فيها أثناء الاجتماع.

رابعًا، القوانين الموحدة التي يتم الاتفاق عليها في البرلمان الموحد، تعرض على برلمانات الأقطار الأعضاء للمصادقة عليها وإقرارها للعمل بها في القطر[٦٥].

المبحث الرابع: علاقة الإصلاح السياسي والنهوض به بالإصلاح الاقتصادي

لقد ألمح "عبد الوهاب خلاف" إلى التداخل بين أنظمة الإسلام المتعدة: العقدية، والتعبدية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،...الخ، حين قال : "العقيدة لها أثرها في إحسان العبادة، والعقيدة والعبادة لهما أثرهما في تكوين الأخلاق، والأخلاق لها أثرها في حراسة التشريع، والتشريع له أثره في حماية الدولة ورفعتها، والدولة لها دورها في الحفاظ على العقائد والعبادات والأخلاق والتشريعات، فكل هذه الأمور يؤثر بعضها في بعض، ولا يستغني بعضها عن بعض، فلا بُدَّ من العناية بها جميعًا، إذا أردنا أن نقيم حياة متكاملة متوازنة كما أمر الله تعالى"[٦٦].

([65]) **البرلمان العربي الموحّد أسسه ووسائل تحقيقه، مرجع سابق**، ص ٥٣.

([٦٦]) خلاف، عبد الوهاب: **علم أصول الفقه**، ١٩٤٢، القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية، صفحات متفرقة. نقلًا عن: سلطان العميري: المخزون السياسي في الشريعة (٢)، بتاريخ: 15/06/2014، إسلام ويب.

وكما أوضحنا سابقًا أن بداية الإصلاح السياسي تكون بالإصلاح الديني والإيماني، والاجتماعي، إلا أنه يرتبط أيضًا بالإصلاح الاقتصادي. إذ تُشكل مسألة الاصلاح السياسي في عالمنا العربي والاسلامي، نقطة التقاء بين كافة القوى: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية من جهة، وبين مصالح القوى الدولية والإقليمية من جهة أُخرى(٦٧).

لذلك أدرك القادة المسلمون المشاركون في اللجنة الأولمبية الدولية حقيقة أن القوة السياسية لأي دولة، أو قوة مجموعة من الدول، تتحدد إلى حدٍ كبيرٍ من خلال قوتها الاقتصادية(٦٨).

يرتبط النهوض السياسي بالنهوض الاقتصادي الإسلامي، والذي يكون من خلال عنصرين مهمين:

١ – التخلص من هيمنة الاقتصاد العالمي

ضرورة التخلص من هيمنة الاقتصاد العالمي الذي بات محكومًا من طرف ثلاث مؤسسات دولية كبرى وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهي كلها قنوات أرهقت كاهل العالم الثالث بمديونية ثقيلة وجعلته خاضعًا بمؤسساته للهيمنة الأمريكية(٦٩).

لا شك أن معظم الدول العربية غارقة في ديون صندوق النقد الدولي وأنها تعيش عالة على المعونات الأجنبية التي تكبلها بالأغلال. إن حل المشكلة الاقتصادية الخارجية

---

(٦٧) دلول، أحمد فايق: **مرجع سابق**، ص٣.

(68) Pramanik, Ataul Huq: Pramanik, Ataul Huq: **op. cit.** P.75.

(٦٩) عبد الله، استيتيـــتو: **ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض العولمة الاقتصادية نموذجًا**، مجلة عابد الجابري الإلكترونية، ص١. https://www.aljabriabed.net/n68_01stititu.htm.

مرهون تمامًا بمحاولة اقتلاع المشكلة من جذورها، أعني مرهون بحل المشكلة الداخلية، كيف...؟ من خلال القضاء على الأزمات الاقتصادية الداخلية، والقضاء على الأزمات السياسية الداخلية والخارجية أيضًا.

٢- بناء اقتصاد إسلامي عالمي

بعد أن نتخلص من التبعية الاقتصادية للهيمنة الغربية يجب علينا أن نقيم سوقًا عربيةً إسلاميةً مشتركةً، على المستوى الخارجي، بحيث تساهم كل دولة بما عندها فمثلًا، دول الخليج بالبترول والنفط، ومصر بالثروة البشرية، وماليزيا بخبراتها وكفاءاتها العلمية.

ومن مظاهر السعي إلى الوحدة العربية دعوة المبادرة اليمنية بقوة إلى إقامة برلمان عربي، ومجلس شورى، ومجلس اقتصاد عربي مشترك، يضم بنك التنمية العربي، وصندوق النقد العربي، ومحكمة عدل عربية. كما دعت اليمن كذلك إلى تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك[٧٠].

أما على المستوى الداخلي، فينبغي العمل على رفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر وهيمنة النظام الرأسمالي المتوحش، والمساهمة في إزالة الأمية في الأقطار العربية حتى تنعكس الرفاهية الاقتصادية على المستوى الثقافي، وبالتالي القضاء على محاولات اختناق الثقافة العربية داخل المؤسسات الرسمية التي تسعى إلى تدجين الثقافة وتطويعها لخدمتها السياسية.

لقد تمَّ هيكلة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال إدارته ومن خلال توظيف جميع القيم الإسلامية لتشكل دافعًا إيجابيًا للنهوض بالمجتمع الماليزي، فتأسس صندوق الحج

---

(٧٠) عبد الكريم، عماد عمر محمد: **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (٢٠١١-٢٠١٧)، ٢٠١٨**، رسالة ماجستير، إشراف: عمر الحضرمي، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص١٢٣.

ليشكل رافدًا استثماريًا للدولة الماليزية، والذي يعتبر من أكبر المؤسسات التعاونية الناجحة في ماليزيا، ثم تم العمل على إرساء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في إطار محاكاة القيم الإسلامية، ومن أهم هذه المؤسسات: البنك الإسلامي (BERAD)، والجامعة الماليزية الإسلامية العالمية (IIUM) وغيرها[٧١].

علاوة على ماسبق، ينبغي علينا الوعي باقتصاد عالمنا الإسلامي: أي الوعي بما عندنا وما يكفينا وحاجتنا من موارد وسلع إنتاجية واستهلاكية وهو الوعي الاقتصادي الداخلي، لأن الاقتصاد الداخلي لبلادنا يعاني من أزمات متعددة: أزمة فساد مالي وإداري، وأزمة الحد الأقصى والحد الأدنى للأجور، وأزمة عدم استغلال الأيدي العاملة الاستغلال الأمثل، وأزمة عدم قيام التوظيف أو التعيين للعمل على أساس الأكفأ والأمثل بل على أساس المحسوبية والرشوة وغيرها، وأزمة عدم تشجيع الأيدي العاملة الأكثر إنتاجًا، فالموظفون أصناف منهم من يحب عمله ويتفانى في خدمته ويحقق عائدًا في الإنتاج أعلى وأفضل من موظف آخر موقفه عالة على الأول؛ في حين أن الأول لا يجد ثمرة إنتاجه فيصاب بالإحباط والهزيمة النفسية مما يؤدي به إلى التقاعس عن العمل والاضرار به.

إنَّ النظام الاقتصادي في الإسلام قد جمع بين حرية امتلاك رأس المال دون إفراط، وبين حق امتلاك الحاكم أو الدولة لبيت المال، وتوزيع مصارف الزكاة على الفقراء والمساكين...الخ. وقد عرَّف الدكتور "محمد عبد الله العربي" الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر"[٧٢]. كما عرَّفه الأستاذ الدكتور "شوقي

([٧١]) عضيبات، صفوان: **مرجع سابق**.

([٧٢]) العربي، محمد عبد الله: **الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر**، الكويت، مكتبة المنار، د. ت. ص ٣٨.

الفنجري" بأنه: "مجموعة المبادئ والأصول التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة؛ ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان"(٧٣).

لقد، كان المنهج الإسلامي في الاقتصاد بحق منهجًا ربانيًا، فهو نظام بالعموم والمرونة، وعدم التغيير والتبديل؛ فأحكامه نافذة على جميع الناس، وما كان حلالاً فهو حلال أبدًا، وما كان حرامًا فهو حرام أبدًا. كما حرَّم الإسلام كل مساوئ الرأسمالية والاشتراكية؛ من احتكار للسلع أو تعاملات ربوية...الخ(٧٤).

نجح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات: الدينية، والعرقية في ماليزيا، كما تعامل بواقعية مع الاختلالات: الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي. وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع. لم يكن نظامهم مثاليًا بالضرورة، ولكنه كان ناجحًا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية، والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، حيث توجد أزمات طائفية وعرقية في عالمنا العربي والإسلامي(٧٥).

(٧٣) الفنجري، محمد شوقي: **المذهب الاقتصادي في الإسلام، ١٩٧٦**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، ص ٧٦.

(٧٤) رحماني، سناء: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ١٩٧٦**، الجزائر، جامعة محمد بضياف المسيلة، ص ١٥.

(٧٥) عبد السلام، أحمد مجدي محمود: **التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي**، ٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، بتاريخ: ١١. أغسطس ٢٠١٦. https://democraticac.de/?p=35492.

نتائج البحث

مما سبق توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

أولاً، تتمثل معاناة العالم الإسلامي بشكل عام، ومعاناته سياسيًا بشكل خاص في مجموعة من الأسباب؛ على رأسها العولمة ولا سيما العولمة السياسية منها بصفة خاصة، والتي نجحت أمريكا في فرضها علي دول العالم الثالث فتحكمت فيه فكريًا، وثقافيًا، وسياسيًا.

ثانيًا، يولد الإصلاح السياسي من رحِم المعاناة التي عاشها العالم الإسلامي كثيرًا من تمزق هويته وتفكيكها، وسقوط الخلافة الإسلامية، واستعمار دول العالم الإسلامي من قِبل بعض الدول الغربية.

ثالثًا، لا سبيل للإصلاح السياسي للأمة الإسلامية إلا بالرجوع للدين الإسلامي، نظرًا لعظمة الوحي، ومصدريته الإلهية التي تعالج مشكلات الإنسان بحكمة واقتدار، وبالتالي فكلما اقتربنا من الوحي كلما أسهمنا في حل مشكلاتنا، وكلما ابتعدنا عنه كلما ازدادت تعقيدًا.

رابعًا، إن الإصلاح السياسي ليس جزئيًا ولا سطحيًا، إنما هو إصلاح شامل للقيادة الراشدة والنهوض بها سياسيًا، وتطبيق مقاصدها في العلوم المختلفة: كالسياسة، والقانون، كما أنه ليس بالحاكم والفرد فقط يتم الإصلاح والنهوض، بل يتطلب الإصلاح ضرورة تعاون جميع الجهات المنوط بها الإصلاح السياسي: كالأسرة، والمدرسة، والجامعة، والإعلام... إلخ.

خامسًا، لا يمكن للأمة الإسلامية أن تتقدم وتستعيد حضارتها وعزتها إلا ببناء شخصية إسلامية معتدلة تسير على نهج الكتاب والسنة المعجزان، في مختلف المجالات والعلوم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وينبغي أن تعمل –أي هذه الشخصية– على مواكبة التطورات الفكرية والعلمية الحديثة بما يتفق مع دينها وشريعتها، في الوقت الذي تأخذ فيه من تراثها؛ دينها، وقيمها، وأخلاقها، وعاداتها وتقاليدها، ما ينفع الإسلام ويخدم البلاد والعباد.

سادسًا، إن النهج القويم في إصلاح الناس، وتقويم سلوكهم، وتيسير سبل الحياة الطَّيبة لهم، أن يبدأ المصلحون بإصلاح النفوس وتزكيتها وغرس معاني الأخلاق الجيدة فيها. وأن تغير أحوال الناس تبعٌ لتغير ما بأنفسهم من معانٍ وصفاتٍ.

سابعًا، إن النهوض السياسي في الإسلام يختلف عن الأنظمة والأنساق الفكرية الوضعية، فالنهوض السياسي الإسلامي لا يقتصر على تغيير نظام بعينه في دولةٍ ما، وإنما يمتد ليشمل مختلف المجالات الأخرى: الثقافية والحضارية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية،... الخ، كما يهدف إلى إصلاح الدنيا بالدين؛ لتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية معًا.

ثامنًا، إن التحرر السياسي للدول العربية والإسلامية من الأنظمة الاستبدادية هو الركيزة الأساسية للإصلاح والنهوض الحضاري بالأمة الإسلامية، والذي يترتب عليه النهوض الديني، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي.

تاسعًا، يتحقق الإصلاح والنهوض السياسي للأمة خارجيًا من خلال التحرر من تبعية الغرب والدفاع عن الأيديولوجيات الغربية: كالعلمانية، والقومية، والرأسمالية، بالإضافة إلى الإيمان بالذات الإسلامية ونبذ الانبهار بالثقافة الغربية ورفض تطبيقها في البلدان الإسلامية. وأن انجح الطرق أن يكون الإصلاح داخليًا وخارجيًا وعلى جميع الأصعدة.

عاشرًا، يتعين التدرج في عملية النهوض والإصلاح؛ وذلك لاستحالة تحقيقه مرة واحدة، بداية من الاهتمام بالفرد بتغيير عقليته وفكره وأنه لا نهوض للمجتمع دونه، ولذلك كان نجاح التجربة الماليزية؛ لأنها ركزت علي الفرد وتنميته، مرورًا بالمجتمع وجوانبه الثقافية والسياسية والاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أولًا: كتب الحديث:

(1) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، ٢٠٠٢، دمشق بيروت، دار بن كثير.

(٢) الترمذي، لأبي جعفر: سنن الترمذي الجامع الكبير، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

(٣) القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق، نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، ٢٠٠٦، الرياض، دار طيبة.

(٤) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف: شرح النووي على مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، جزء ١٢.

ثانيًا، المصادر والمراجع العربيَّة:

(٥) أبو سليمان، عبد الحميد أحمد: أزمة العقل المسلم، تصدير: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٩١، كوالا لمبور –ماليزيا.

(٦) أرسلان، الأمير شكيب: لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟ ٢٠١٢، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

(٧) أكبر، جميل عبد القادر محمد: قص الحق: العقل وحتمية الفساد، ٢٠٢٢، تركيا، د.ن، الطبعة الأولى.

(٨) البرلمان العربي الموحّد أسسه ووسائل تحقيقه، ١٩٨٦، وقائع الندوة البرلمانية العربية الثالثة التي أقيمت في إطار المؤتمر البرلماني العربي الرابع، الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة، عمان، آذار "مارس".

(٩) الراشد، محمد أحمد: أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي في نظريات فقه الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٢، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، كندا، دار المحراب.

(١٠) الشيخ، ماجدولين مصطفى السعيد: واجبات الآباء نحو الأبناء في ضوء القرآن والسنة، ٢٠١٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إشراف: أحمد موسى علي صالح، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم.

(١١) العامر، عثمان بن صالح (٢٠٠٥): أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، الرياض.

(١٢) العربي، محمد عبد الله: الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، الكويت، مكتبة المنار، د. ت.

(١٣) الفنجري، محمد شوقي: المذهب الاقتصادي في الإسلام، ١٩٧٦، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة.

(١٤) بني سلامة، محمد تركي: الإصلاح السياسي: دراسة نظرية،٢٠٠٧، مجلة المنارة، المجلد١٣، العدد٥، الأردن.

(١٥) ثابت، مختار أحمد محمد: الإصلاح التشريعي والسياسي في القرآن الكريم، ٢٠١٣، إشراف: ياسر عتيق محمد علي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة عدن.

(١٦) خلاف، عبد الوهاب: علم أصول الفقه، ١٩٤٢، القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية، صفحات متفرقة.

(١٧) دلول، أحمد فايق: الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة مقارنة على كل من الأفغاني وعبده ورضا، مركز نماء للبحوث والدراسات، أوراق نماء (١٨).

(١٨) رحماني، سناء: مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ١٩٧٦، الجزائر، جامعة محمد بضياف المسيلة.

(١٩) زكير، جميل أبو العباس: تمكين الشباب العربي بين الواقع والمأمول، من تقديم: أحمد الجزار، ٢٠١٨، القاهرة، يسطرون للنشر والتوزيع.

(٢٠) شيحا، إبراهيم: المبادئ الدستورية العامة: ماهية الدساتير، أساليب نشأة الدساتير، ١٩٨٢، بيروت: الدار الجامعية، د.ط.

(٢١) صفرار، عبد الله بن محمد بن بخيت: دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العُماني، ٢٠١٧، إشراف الأستاذ الدكتور/ رائد احمد البياتي، كلية الإعلام- جامعة الشرق الاوسط، عمان-الأردن.

(٢٢) طه، حسني خيري: الحكم الراشد وتفعيله لمقاصد الشريعة، ٢٠١٦، بحث مشارك في جائزة الدكتور مهاتير محمد ضمن منتدى كوالالمبور الثالث للفكر والحضارة الذي تم تنظيمه بالخرطوم نوفمبر٢٠١٦م.

(٢٣) عبد الكريم، عماد عمر محمد: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (٢٠١١-٢٠١٧)، ٢٠١٨، رسالة ماجستير، إشراف: عمر الحضرمي، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(٢٤) عزيزي، مؤمن أسامة: الأنظمة السياسية الديمقراطية في إطار القواعد الدستورية – دراسة مقارنة، ٢٠١٨، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد شراقة، د. باسل منصور، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.

(٢٥) عصفور، سعد: المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية، ١٩٩٨، الطبعة الأولى الإسكندرية، منشأة المعارف.

(٢٦) عمارة، محمد: من أعلام الإحياء الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

(٢٧) محمود، صافي محمود: تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١ – ٢٠١، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – العدد الأول، ٢٠٢١، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، مصر.

ثالثًا، المصادر والمراجع المترجمة:

(٢٨) ابن نبي، مالك: شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، وعمر كامل سقاوي، ١٩٨٦، دمشق- سوريا، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق.

(٢٩) .....: مشكلات الحضارة: وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، تقديم: عمار الطالبي، ٢٠١٢، القاهرة، دار الكتاب المصري.

(٣٠) المودودي، أبو الأعلى: نظرية الإسلام وأهله في السياسة والقانون والدستور، نقله إلى العربية: جليل حسن الاصلاحي، راجع الترجمة، مسعود الندوي ومحمد عاصم، د.ن، ١٩٦٧.

(٣١) فرانكل، جوزيف: العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، جدة، تهامة.

رابعًا، المقالات:

(٣٢) ابن خلدون، عبد الرحمن: تاريخ ابن خلدون، الجزء الأول، http://shiaonlinelibrary.com

(٣٣) أبو الخير، علي: وحدة المسلمين من المفهوم القرآني، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، https://taqrib.ir/ar/article/print/850.

(٣٤) أبو السعود، محمود: المفهوم السياسي للإسلام، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٦، ١ ديسمبر ١٩٧٨.

(٣٥) إسميك، حسن: الدولة العربية بين الاشتراكية والليبرالية الاقتصادية، موقع linkedin، بتاريخ: ٥ يناير، ٢٠٢١. https://ae.linkedin.com/pulse

(٣٦) الخطيب، محمد عبد الله: حكم العمل الجماعي والانتماء لجماعة إسلامية، فتاوى إسلامية، بتاريخ: ١٤ أبريل ٢٠٠٩. https://islamicfatwa.wordpress.com/2009/04/14/.

(٣٧) الدساتير المرنة والدساتير الجامدة، ٢ يناير ٢٠٢٢، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية BCLED، https://bcled.org/.

(٣٨) الرافعي، مصطفى صادق:"نهضة الأقطار العربية وتخلصها من أوهام السياسة وخرافاتها.. القلوب والأدمغة هى أساس النهضة الصحيحة الثابتة"، مقال، تم الدخول ٢٠٢٤/٣/٢،

http://lahodod.blogspot.com/2010/06/1_9470.html

(٣٩) الشيخ، محمد مصطفى: العمل الجماعي: ضوابطه وآدابه، شبكة الألوكة، ٢٠١٥/١٢/٣.

(٤٠) العميري، سلطان بن عبد الرحمن: المَخزونُ السِّياسيُّ في الشريعةِ، بتاريخ: ٢٢جمادى الأولى١٤٣٢هـ. https://dorar.net/article/774

(٤١) العميري، سلطان بن عبد الرحمن: المخزون السياسي في الشريعة (٢)، بتاريخ: ٢٠١٤/٠٦/١٥، إسلام ويب.

(٤٢) صُفار، محمد: هجرس وسي جوني، وحدود الخيال السياسي، مجلة إدراك، ٧ مايو ٢٠٢٣.

(٤٣) عبد السلام، أحمد مجدي محمود: التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، ٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، بتاريخ: ١١. أغسطس ٢٠١٦. https://democraticac.de/?p=35492.

(٤٤) عبد الله، استيتيـــتو: ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض العولمة الاقتصادية نموذجًا، مجلة عابد الجابري الإلكترونية. https://www.aljabriabed.net/n68_01stititu.htm.

(٤٥) عضيبات، صفوان: الاقتصاد الإسلامي وارتباطه بمشروع الإسلام الحضاري: التجربة الماليزية، دار الإفتاء، ٢٥-٠١-٢٠٢٣، https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=5623.

(٤٦) عمر، يحيى السيد: كيف راهنت سياسات مهاتير محمد على العنصر البشري في تحقيق النهضة لماليزيا؟ موقع: يحيى السيد عمر، بتاريخ: ٢٠٢٢/٠١/٢٤. https://yahyaomar.com/

(٤٧) محمد، مهاتير: السياسي الماليزي المخضرم يعلن خوض سباق الانتخابات العامة، عربي BBCNEWS، بتاريخ: ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢.

https://almuslimalmuaser.org/1978/12/01
https://edrakmu.com/article-inside/6459dfab8f119005528ee291

رابعًا، المصادر والمراجع الأجنبية:

(٤٨) Abdul Rahim, Adibah and Muhammad, Saud: Revival of Islamic Civilization: Strategies for the Development of Muslim Society in the Thought of Abul Hasan Ali Nadwi Kebangkitan Tamadun Islam: Strategi Pembangunan Masyarakat Islam dalam Pemikiran Abul Hasan Ali Nadwi, December 2021, Journal of Islam in Asia,

(49) Mahdi Elmandjra: Première guerre civilisationnelle,1992 Casablanca: Editions Toubkal.

(50) Pramanik, Ataul Huq: Development Strategy and Its Implications for Unity in the Muslim World, The American Journal of Islamic Social Sciences, 20:1.